A E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/44/86
E/1989/14
25 January 1989
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

UN LIBRARY

UN/SA COLLECTION

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والاربعون

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة العادية الاولى لعام ١٩٨٩

خبرة البلدان في تحقيق تغييرات اجتماعية واقتصادية بعيدة المدى لغرض التقدم الاجتماعي

تقرير الامين العام

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - مقدمة	١ - ٤	٣
ثانيا - العمالة والرعاية الاجتماعية وتوزيع الدخل	٥ - ٦٧	٣
ثالثا - تشجيع التعليم والعلم والتكنولوجيا	٦٨ - ٩٦	٢١
رابعا - تحسين البيئة وحمايتها	٩٧ - ١٠٩	٢٨
خامسا - الجهود الرامية إلى زيادة تكوين رأس المال	١١٠-١١٧	٣١
سادسا - التنمية الريفية	١١٨-١٣٤	٣٣
سابعا - ملاحظات ختامية	١٣٥-١٣٩	٣٧

أولا - مقدمة

١ - كان بين ما طلبته الجمعية العامة إلى الامين العام في قرارها ٥٠/٤٣ المؤرخ في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ ، أن يقوم ، بالتشاور مع الدول الاعضاء باعداد تقرير عن خبرة البلدان في تحقيق تغييرات اجتماعية واقتصادية بعيدة المدى لغرض التقدم الاجتماعي وأن يقدمه إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والاربعين عن طريق لجنة التنمية الاجتماعية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي . وهذا التقرير مقدم استجابة لذلك الطلب .

٢ - وقد طلب الامين العام إلى الدول الاعضاء ، في مذكرته الشفوية المؤرخة في ١٥ شباط/فبراير ١٩٨٨ ، أن تزوده بالمعلومات اللازمة لإعداد التقرير .

٣ - وفي ٣٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ ، كانت قد وردت ردود من الدول الاعضاء الـ ٣٩ التالية : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، والارجنتين ، واسبانيا ، والإمارات العربية المتحدة ، وألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، وأوروغواي ، وايطاليا ، وبلجيكا ، وتشيكوسلوفاكيا ، وتوغو ، وجمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، والجمهورية الديمقراطية الالمانية ، والجمهورية الدومينيكية ، وجنوب افريقيا ، وسري لانكا ، والسلفادور ، وغيانا ، وقبرص ، وفنلندا ، والكويت ، ومدغشقر ، ومالطة ، والمغرب ، ومصر ، وموريشيوس ، والمكسيك ، والنمسا ، ونيوزيلندا ، ومنغوليا . وهذا يمثل تقدما بالنسبة للمرة الاخيرة في عام ١٩٨٦ عندما ردت ١٥ من الدول الاعضاء (أنظر A/42/57-E/1987/8) . ويختلف نطاق الردود ومحتواها اختلافا كبيرا . ويتراوح طول الردود بين ثلاث صفحات واكثر من ١٠٠ صفحة ، بما في ذلك الوثائق ذات الصلة .

٤ - ومكّن العدد الاكبر من الردود من اتباع نهج مواضيعي في هذا التقرير . وقد صنفت المعلومات التي قدمتها الدول الاعضاء حسب الفئات التالية : (أ) العمالة والرعاية الاجتماعية وتوزيع الدخل ؛ و (ب) النهوض بالتعليم والعلم والتكنولوجيا ؛ و (ج) تحسين البيئة وحمايتها ؛ و (د) الجهود الرامية إلى زيادة تكوين رأس المال ؛ و (هـ) التنمية الريفية . وقد وُضع التوكيد على الخبرة أكثر مما وُضع على التغييرات المستهدفة أو المخطط لها . واستخدمت المعلومات التي قدمتها الدول الاعضاء أيضا في اعداد تقرير عام ١٩٨٩ عن الحالة الاجتماعية في العالم .

ثانيا - العمالة والرعاية الاجتماعية وتوزيع الدخل

ألف - العمالة

٥ - أُعطيت أولوية عالية لزيادة العمالة في جميع البلدان التي قدمت ردودا تقريبا . وقدمت البلدان النامية معلومات عن السياسات التي تتبعها بهدف تقليل الآثار السلبية للهجرة من الريف إلى الحضر والجهود الرامية إلى خلق العمالة للداخلين من الشباب إلى سوق العمل وتوفير التدريب والتوجيه الوظيفي والمهني لهم . أما البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا ، فإنها أشارت إلى انعدام البطالة في اقتصاداتها وشددت على أهمية زيادة انتاجية اليد العاملة . كما أشار بعضها إلى ضرورة اعادة تدريب أولئك الذين فقدوا وظائفهم خلال عملية إعادة تشكيل الهيكل الاقتصادي . ووصفت البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي الجهود الرامية إلى خلق العمالة على الصعيدين الوطني والمحلي وأشارت إلى مشكلة رفع مستوى مهارات المجموعات الضعيفة وإلى التغييرات التي أجريت في المساعدة في إطار البرامج الخاصة بالعمالة والرعاية الاجتماعية . وشدد كل من هذه البلدان والبلدان النامية على الحاجة إلى زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل .

١ - البلدان النامية

٦ - في الارجنتين ، نُفذت سياسات تستهدف جعل المهنيين والتقنيين والعمال المهرة من الشباب يستقرون في المناطق الريفية المعزولة بغية توفير العمالة للشباب وتحقيق لامركزية الخدمات . ومُنحت للمستخدمين الجدد قروض لشراء السكن كما وُفرت لهم وسائل النقل والادوات اللازمة لممارسة مهنتهم . ومنحت قروض للانشطة الانتاجية والمشاريع الصغيرة والمؤسسات التجارية التي تملكها أسر وللتعاونيات . وبُذلت جهود خاصة لزيادة العمالة بين أفقر قطاعات السكان ولتوفير فرص عمل للعاطلين عن العمل في المناطق الريفية والحضرية .

٧ - وفي قبرص ، سيتم التركيز بصفة خاصة ، أثناء تنفيذ الخطة الوطنية التي اعتمدت مؤخرا ، على مشاركة المرأة بشكل أكثر فعالية في القوى العاملة .

٨ - وفي الجمهورية الدومينيكية ، هناك عدم توازن متزايد بين طلب العمل والعرض منه . ويمثل ايقاف الهجرة المتزايدة من الريف إلى الحضر هدفا رئيسيا نظرا للزيادة المقلقة في البطالة في المناطق الحضرية . وقد نفذت الحكومة عددا من المشاريع الاستثمارية الرامية إلى خلق وظائف جديدة ، لاسيما في قطاع الخدمات . ومع ذلك ، فإنه يُتوقع أن تبلغ البطالة في عام ١٩٩٠ ١٨,٥ في المائة من السكان النشطين اقتصاديا .

٩ - وفي الكويت التي تُعتبر دولة مستوردة لليد العاملة ، تتميز القوى العاملة بخصائص فريدة من نوعها . فاليد العاملة المستوردة تشمل ما يزيد على ١١٢ جنسية وتمثل الجانب الاكبر من اليد العاملة في الكويت . والعمال المهاجرون مستخدمون في جميع قطاعات النشاط الاقتصادي بما في ذلك القطاع الخاص والقطاع المشترك والقطاع الحكومي . وتتقاضى المرأة نفس الاجر الذي يتقاضاه الرجل مقابل العمل المتساوي .

١٠ - وفي مالطة ، اتخذت الحكومة تدابير لترشيد العمالة في الحكومة والهيئات شبه الحكومية ، كما اتخذت اجراءات لاعادة توزيع الموظفين الزائدين بشكل فعال . وتم تنفيذ مشروع لتدريب العمال المساعدين ، وذلك بالتشاور مع نقابات العمال ومنظمات أرباب العمل . وفي اطار هذا المشروع ، جرى تعيين العمال المؤهلين وتدريبهم على مهارات يحتاج اليها الاقتصاد بالفعل أو يمكن أن يحتاج اليها . وهذا المشروع وسيلة للقيام بما يلي : (أ) توفير فرص قصيرة الأجل للعمل الانتاجي ، و (ب) مساعدة العاطلين عن العمل على إيجاد عمل طويل الاجل ومناسب ، و (ج) مساعدة المشاريع والاقتصاد عن طريق توفير التدريب للعمال أو إعادة تدريبهم للوفاء بالاحتياجات المتغيرة لسوق العمل .

١١ - وفي موريشيوس ، يشكل التوجيه الوظيفي والمهني إحدى السمات الهامة لاستراتيجية تنمية الموارد البشرية . ويعمل مكتب لتوجيه الشباب منذ منتصف السبعينات لإسداء المشورة للباحثين عن العمل ، وخاصة الطلاب ، فيما يتعلق بفرص العمل المقبلة وطبيعة ونمط الوظائف التي يحتمل أن تتوافر ، ولمساعدتهم في اختيار مجالات الدراسة التي تتلاءم مع كفاءاتهم والاوضاع المقبلة في سوق العمل . واستطاع الاقتصاد استيعاب جزء هام من القوى العاملة في العمل الانتاجي . ومع ذلك ، فقد كانت البطالة موجودة بين الشباب وفئات أخرى ، وهذا يعود بصورة جزئية إلى عدم التطابع بين نتاج النظام التعليمي واحتياجات مكان العمل . وقد نُظمت عدة دورات تدريبية لمعالجة هذه الحالة ، وأُعطيت الاولوية العليا لتوسيع نطاق تدريب القوى العاملة .

وحيث أن امكانيات خلق العمالة في القطاع الزراعي كانت محدودة وأن قيود الميزانية كانت تحد بشكل خطير من امكانية خلق وظائف اضافية في القطاع العام ، تمكنت الحكومة ، من خلال سلسلة من الحملات النشطة شنتها في الخارج ، من توسيع قطاع منطقة تجهيز الصادرات مما كان له نتائج بعيدة الاثر على العمالة .

١٢ - وفي المكسيك ، وفرت برامج العمالة الاقليمية ١,٣ مليون من الوظائف المؤقتة خلال السنوات الخمس الماضية . ووُفر الدعم المالي لأولئك الذين كانوا قد فقدوا وظائفهم وأعيد تدريبهم لتمكينهم من الاشتغال لحسابهم أو من الحصول على عمل في جهات أخرى من القطاع المنظم . وقامت وكالات حكومية ايضا بتقديم خدمات تشغيل العاطلين . وكانت المشاريع التعاونية التي تعززها الحكومة مصدرا هاما آخر للعمالة . وبالاضافة إلى التدريب الذي تم توفيره للعمال من خلال نظام التعليم العام ، وُفر التدريب والتعليم لملايين من العمال عن طريق لجان مختلطة انشت في كل شركة .

١٣ - وفي سري لانكا ، تخلت الحكومة عن دور المستخدم المباشر وقامت بتشجيع مؤسسات القطاع الخاص على خلق العمالة ، وعُدلت السياسات المالية لهذا الغرض . وأدى انشاء مناطق تجارية حرة وقرى للترويج للصادرات وغير ذلك من التدابير في توليد العمالة في القطاع الخاص . وأدى اعتماد سياسات اقتصادية انفتاحية وادخال عدد من المشاريع الحفازة إلى توسع عام في المرافق المصرفية والائتمانية والانشطة المتعلقة بالتأمين والعقار . وبالاضافة إلى ذلك ، تم التركيز على تشجيع العمل المستقل .

١٤ - وفي توغو ، واصلت الحكومة تنفيذ السياسات التي أعتُمدت مؤخرا بهدف زيادة دخل السكان الريفيين . وكان رفع أسعار المنتجات الزراعية وزيادة الانتاجية هما الوسيلتين الرئيسيتين لتحقيق هذا الغرض .

٢ - البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا

١٥ - في تشيكوسلوفاكيا حيث تم تحقيق العمالة الكاملة ، يشكل الحق في العمل شرطا أساسيا لمشاركة جميع المواطنين في المجتمع وفي التنمية الاقتصادية على قدم المساواة . وقد أجريت مؤخرا تغييرات أساسية في هيكل القوى العاملة . فقد اُستنفدت تقريبا المصادر التقليدية للعمل الاضافي . وفي منتصف الثمانينات كانت المرأة تمثل ٤٨,٦ في المائة من مجموع القوى العاملة ، في حين كانت نسبة من بلغوا سن التقاعد ولكنهم واصلوا العمل ٩ في المائة . وحيث أن العمال الشباب الداخلين إلى سوق العمل

لأول مرة قد أصبحوا بالفعل المصدر الوحيد للداخلين الجدد فقد ازداد الطلب على التدريب المهني والتدبير الوظيفي للقوى العاملة . وركزت إعادة تشكيل هيكل الاقتصاد الانتباه على مسألتي إعادة التدريب وإعادة التأهيل .

١٦ - وحق العمل مكفول في الجمهورية الديمقراطية الالمانية وبإمكان كل مواطن أن يشغل وظيفة وفقا لما لديه من قدرات ومهارات . والتدريب المهني والعمالة الكاملة مكفولان للشباب . وقد نتج عن انخفاض الأعمال الخطرة والشاقة وإعطاء مزيد من الاهتمام لمعايير الصحة والسلامة في المجال الصناعي أن انخفض عدد الحوادث الصناعية من ٤١ في الـ ١ ٠٠٠ ممن يعملون بأجر في عام ١٩٧١ إلى ٢٣,٧ في الـ ١ ٠٠٠ في عام ١٩٨٧ .

١٧ - وفي منغوليا تتوفر العمالة بصورة كاملة تقريبا ، إلا أن كيفية استخدام العمل تختلف من منطقة إلى أخرى ومن فرع من فروع الاقتصاد إلى آخر . وقد بلغ متوسط معدل النمو السنوي للقوة العاملة في الثمانينات ٢,٩ في المائة . وكان ٩٦ في المائة من الأشخاص القادرين جسمانيا يعملون ، أما الباقون فكانوا نساء ممن لهن أطفال صغار وأمهات ذوات أسر كبيرة . وللتغلب على مشاكل النقص في العمالة في بعض المناطق والفائض فيها في مناطق أخرى ، اعتمدت الحكومة برنامجا للاستخدام الرشيد للموارد البشرية حتى سنة ٢٠٠٠ . ويمثل تدريب العمال والفنيين وإعادة تدريبهم جزءا من السياسة الوطنية في ميدان العمالة .

١٨ - وفي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، كفل الدستور لكل مواطن عملا ملائما لما لديه أو لديها من تدريب مهني ، وتعليم ، وموهبة ، وقدرات فردية ، مع المراعاة اللازمة لاحتياجات الاقتصاد . على أنه في حين كان التوظيف الكامل إنجازا كبيرا ، فإن موارد القوة البشرية للبلد لم تستخدم دائما بكفاءة . فالاستخدام غير المثمر للوقت بسبب عدم انتظام الإنتاج ، وأوجه القصور في تنظيم أماكن العمل ، وانتهاكات نظام العمل ، كل ذلك كثيرا ما أدى إلى حدوث فائض في عدد الموظفين ، وأعاق نمو إنتاجية العمل وأحدث نقصا غير حقيقي في القوة البشرية . والنية من الإصلاحات الجذرية المدخلة على الاقتصاد ، بما في ذلك استحداث نظام المحاسبة الذاتية وتطبيقه على نطاق واسع واعتماد شروط جديدة للأجور ، هي جعل القوى العاملة أكثر إنتاجية . لقد اكتسبت إدارة القوة البشرية أهمية حاسمة . فالعمال الذين سرحوا بسبب إلغاء الوظائف غير ذات الكفاية اقتصاديا وغير المرضية اجتماعيا أعيد تدريبهم لاستخدامهم في وظائف منتجة في قطاعات أخرى من الاقتصاد . وقد كفل التوظيف ذو الدخل الحسن للاحتياطيين الذين لم يستفد منهم إفادة كاملة في بعض المناطق من خلال زيادة

قدرة المشاريع على الاستيعاب ومن خلال إنشاء فروع للمؤسسات الصناعية الرئيسية في المناطق الريفية والمدن المتوسطة الحجم والصغيرة . ولإعادة توزيع القوة البشرية ، قامت الحكومة بتعيين عمال بعقود محددة الأجل لمدة سنتين أو ثلاث سنوات ، وحملت على خدمات للمجتمع المحلي يقوم بها الشباب في أكثر مشاريع التنمية أهمية في البلد ، وأعادت توطين الناس في المناطق الزراعية واعتمدت نظاما دوريا في خدمة المرافق الاقتصادية . أما الأسر القادمة من المناطق التي كانت القوة البشرية تتزايد فيها بمعدل مرتفع فقد تم تشغيلها في المشاريع الزراعية العاملة في الأراضي التي فتحت حديثا للزراعة . وقد تحملت الدولة جزءا كبيرا من تكلفة إعادة التوزيع لأغراض تنسيب الوظائف . وقد هُيِّئت فرص جديدة كبيرة للعمل من خلال التطوير النشط للتعاونيات وأنشطة العمل الفردي .

٣ - الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو

١٩ - وفي بلجيكا ، نفذت برامج لخفض أو إلغاء مساهمات أصحاب العمل في الضمان الاجتماعي ، وذلك بغرض تعزيز الانتعاش الاقتصادي ، وزيادة الصادرات وتنشيط العمالة . وقد شكل التخفيض في البداية نسبة مئوية محددة ، ويشمل في الوقت الحاضر مبلغا إجماليا يختلف باختلاف عدد الموظفين . وقد أولي تعزيز إدماج الشباب في القوى العاملة اهتماما خاصا . ولهذا الغرض ، اعتمد نظام يقوم على المناوبة بين فترات التعليم والعمل بالنسبة للشباب بين سن ١٨ و ٢٥ . ووضعت خطط للتقاعد المبكر أو مددت لغرض خفض البطالة .

٢٠ - ويهدف قانون العمل الذي اعتمد مؤخرا في فنلندا إلى خفض البطالة وتحسين التوازن الإقليمي في فرص العمل ، ويعالج بشكل خاص مشاكل الشباب والعاطلين عن العمل لمدد طويلة . وقد أُوكلت إلى الحكومات المحلية المسؤولية بصفة رئيسية لإيجاد وظائف لهاتين الفئتين . وذُكر أن جزءا كبيرا من الوظائف يأتي من القطاع الخاص للاقتصاد . وفي الحالات التي لا يتيسر فيها ذلك ، ذُكر أن البلديات أو الدولة تقوم بإيجاد الوظائف اللازمة ، مع قيام الدولة بتمويل النفقات الإضافية التي تتكبدها البلديات . وقد أثبتت هذه التدابير جدواها في خفض البطالة الطويلة الأجل وساعدت الكثير من العاطلين عن العمل على التكيف من جديد مع حياة العمل .

٢١ - وفي جمهورية ألمانيا الاتحادية يشكل التدريب جزءا من سياسات الحكومة الخاصة بالنمو والعمالة . وكان الهدف الرئيسي هو تكييف مهارات العمال للطلبات المتزايدة

في مجالي الصناعة والتكنولوجيا . وقد تم تخصيص موارد مالية لتعزيز التدريب المهني وإعادة التأهيل ، وخلق الوظائف والبدء بالعمل ولتسهيل التقاعد المبكر . ونشر "نظام ثنائي" في مجال التدريب المهني يلقي المسؤولية الرئيسية عن التدريب ، ولا سيما المسؤولية المالية ، على كاهل الصناعة . وفي الوقت ذاته ، وفّرت حملة تقوم الدولة برعايتها وتهدف إلى تحسين المؤهلات وتقديم التدريب المهني العالي ، دورات مختلفة أكثر توجها نحو الاحتياجات العملية . وقد مددت التدابير المتعلقة بتعزيز إيجاد الوظائف خلال السنوات القليلة الماضية بعد أن أُخذ في الاعتبار معدل البطالة وعدد العاطلين عن العمل لمدد طويلة الأجل . كما قامت مكاتب العمل بتقديم المشورة على نحو مكثف لأصحاب العمل والعاملين وتحسن تنسيب الوظائف والتلمذة الصناعية . وفي السنوات القليلة الماضية ، زيدت المدة القصوى لدفع مستحقات البطالة وحُسنت المساعدة المتعلقة بالبطالة لتوفير المزيد من الضمان للأشخاص العاطلين عن العمل من كبار السن . وقد كان قانون ترويج العمالة لعام ١٩٨٥ عاملا في إزالة العراقيل التي تعترض التوظيف والتدريب وساعد على تحسين حالة العمالة . ووُجه المزيد من الاهتمام إلى خلق وظائف لبعض الوقت .

٢٢ - وفي إيطاليا ، كان للنمو الاقتصادي تأثير طفيف على حالة سوق العمل ، التي ساءت . وقد أعيد تنظيم خدمات العمالة للاستجابة إلى السمات الجديدة لسوق العمل . كما حُددت من جديد الولاية الإقليمية لمكاتب العمل المحلية . وأخذت المكاتب الجديدة الوظائف ذات الصلة بها من مكاتب البلديات . وقد اعتمدت الحكومة تدابير خاصة لصالح الشباب ، والمرأة والعاطلين عن العمل لمدد طويلة الأجل في الجنوب ومناطق أخرى . وسُن عدد من القوانين لحماية الذين تعيّنهم التعاونيات . واتخذت تدابير لتوفير القروض للمؤسسات التعاونية ولإنشاء صناديق دائرة لتعزيز تنميتها .

٢٣ - وفي نيوزيلندا ، حدثت تغييرات رئيسية في توجيه سياسة العمل . فقد تحول التركيز في برامج العمل نحو تلبية احتياجات التدريب الفردية وإزالة حالات عدم التوافق بين الوظائف الشاغرة التي تتطلب مهارات حديثة والعاطلين عن العمل الذين كثيرا ما يفتقرون إلى هذه المهارات . ولغرض زيادة فرص العمل ، وُفرت إعانات للأجور في إطار خطط مختلفة تهدف إلى مساعدة الأفراد والفئات المحرومين من فرص العمل في إيجاد عمل لهم . وقُدمت أيضا مساعدة للأشخاص المتضررين من التغييرات الهيكلية في الاقتصاد وذلك لغرض استكشاف فرص جديدة للعمل .

٣٤ - وفي جنوب افريقيا ، كان الإرشاد والتنسيب أداتين هامتين من أدوات سياسة الحكومة وكان لهما دور هام في الاستفادة من القوة البشرية على النحو الأفضل . وكانت الوظائف الرئيسية للمراكز العامة هي التوجيه في مجال الحياة الوظيفية ، وانتقاء الموظفين ، والتنسيب للوظائف وتوفير المعلومات في مجال الحياة الوظيفية . ولمحاربة البطالة ، وضعت خطتان خاصتان تقوم الحكومة بتمويلهما . فقدم التشجيع لأصحاب العمل في القطاع الخاص على الشروع في تنفيذ برامج قصيرة الأجل تهدف إلى إيجاد وظائف . ووُفر للعاطلين عن العمل تدريب لتحسين مهاراتهم وقابليتهم للتوظيف .

٣٥ - وفي اسبانيا ، حظي موضوع إيجاد الوظائف باهتمام مستمر من جانب الحكومة . وأعطيت الفئات الضعيفة اهتماما خاصا ، فمنحت النساء اللاتي يبدأن أعمالا تجارية خاصة بهن قروضا بفائدة منخفضة . وقدمت المساعدة للنساء لتحسين مؤهلاتهن المهنية . وقد أتاح قانون صدر مؤخرا الإفادة من الدورات التدريبية وعقود عمل التدريب المهني لترويج العمالة بين الشباب . بالإضافة إلى ذلك ، تقدم حوافز اقتصادية للشركات التي تمنح العمال الشباب عقوق عمل طويلة الأجل . وقد أولي اهتمام خاص أيضا لتدريب الشباب القاطنين في المناطق الريفية أو الذين يعملون في قطاعات تمرّ بتغيرات هيكلية في الوقت الحاضر .

٣٦ - ويعمل قانون إدماج المعوقين اجتماعيا ، الذي اعتمدته حكومة اسبانيا في ١٩٨٢ ، على تشجيع توظيف المعوقين وذلك بتخصيص ٢ في المائة من الوظائف الشاغرة في المؤسسات العامة والخاصة التي يزيد العاملون فيها على ٥٠ عاملا للمعوقين ، وتقديم إعانات للشركات التي توفر عقود عمل دائمة بدوام كامل . وشملت الإغراءات الأخرى إجراء تخفيضات في تكلفة الضمان الاجتماعي بالنسبة للشركات ، ومنح إعانات إضافية لتمويل تكلفة استخدام الأشخاص المعوقين أو تكييف أوضاع الوظائف المتوفرة لتناسب حالات قصورهم وردّ التكلفة المتكبدة لإعادة التعليم المهني .

باء - الرعاية الاجتماعية

٣٧ - من بين إجراءات الرعاية الاجتماعية التي أبلغت بها البلدان برامج لتحسين المساعدة المقدمة إلى أكثر الفئات حرمانا في المجتمع ومنهم المعوقين ، وجهود لزيادة توفير الاسكان والقدرة عليه ، وإجراءات لتحسين الخدمات الصحية . وهناك عموما اهتمام متزايد بفعالية وكفاءة البرامج ، وبجعل أنشطة الرعاية الصحية غير مركزية . وأصبحت برامج الرعاية الاجتماعية تدريجيا أكثر انتقاء وذلك بتوجهها

للمواقع المحلية وللفئات التي يسهل التعرف عليها . وقد ظهر في البلدان النامية اهتمام كبير بتحسين الأجور الحقيقية عند ارتفاع التضخم ، بينما ركزت الاقتصادات المخططة مركزيا في قوتها على ربط الأجور بالأداء .

١ - البلدان النامية

٣٨ - أصلحت الأرجنتين سياستها في الرعاية الاجتماعية لتزيد من اشتراك المنتفعين في البرامج . واستدعى تنفيذ هذه البرامج زيادة التدقيق في تحديد فئات السكان المستهدفة ، ووضع قاعدة ملائمة من المعلومات ، واستمرار تقييم كفاءة وفعالية البرامج المتفرعة عنها . وقد بُذلت بالتحديد محاولات لتحول القروض إلى هبات خالصة . وقدمت الدولة مساعدات مالية لسكان المستقطنات و/أو المشردين لتمكينهم من شراء وتسجيل قطع أرض لكل منهم ، وبالتالي تخفيف محنتهم . ووجهت الأولوية في المساعدة الاجتماعية للأفراد وفئات الأسر والمجتمعات المحلية التي أضر بها الفقر المزمن أو الحاجات الملحة . وأرسلت الموارد اللازمة لمساعدتهم بواسطة حكومات المقاطعات ودور البلديات وكيانات أخرى .

٣٩ - وشهدت الجمهورية الدومينيكية مؤخرا تغيرات كبرى في قطاعي الصحة والاسكان . فقد أُعيد تصميم المراكز الصحية خصوصا في داخل البلد . واستخدمت موارد بشرية اضافية في برامج التحصين والصحة البيئية على نطاق واسع في المناطق الريفية وفي المناطق الحضرية الهامشية . وأُقيمت مؤسسات مساعدة مثل الصيدليات ، وتلقت فئات السكان المحرومة التي لا تلجأ إلى المراكز الصحية بسبب نقص المال أو التعليم دعما للعناية بها . ونُفذت سياسات لتأمين مياه الشرب النظيفة ، ولانشاء شبكات أكثر فعالية للمجاري وتصريف الفضلات . ونظرا لشدة نقص الاسكان في البلد وتأثيره في الفئات المنخفضة الدخل بوجه خاص ، قامت الحكومة ببرنامج واسع النطاق للتجديد الحضري .

٤٠ - وأبدت مصر اهتماما كبيرا بتأهيل المعوقين (المتخلفين عقليا والعميان والصم والبكم وغيرهم من ذوي العاهات) . والمقدر أن هذه الفئة تمثل نحو ١٠ في المائة من مجموع السكان . وبُذلت جهود لتدريب هؤلاء على مهن تزيد من دخلهم في حدود قدراتهم المحدودة . وأُقيمت مكاتب ومراكز خاصة للتأهيل في أنحاء البلد لخدمة المعوقين ، بما في ذلك التأهيل المهني و "المصانع المشمولة بالحماية" ، التي تستخدم ذوي العاهات . ولقي المعوقون في مؤسسات المتخلفين عقليا مساعدة على تكيفهم واستقرارهم وضمان حصولهم على أرباح مادية من هذه الأنشطة .

٣١ - واتُخذت سياسات لتحويل "الاسر الاستهلاكية المستفيدة من التأمين الاجتماعي" إلى "اسر منتجة مستفيدة من التأمين الاجتماعي" بهدف زيادة انتاجية الفرد والاسرة وزيادة الدخل الاسري لاصحاب التأمين اللاجتماعي . كما أُقيمت مراكز لتنظيم الاسرة في أنحاء البلد . وقُدم دعم مادي لمراكز الرعاية النهارية للاطفال . وبالاضافة إلى تقديم الخدمات إلى المواطنين المسنين القادرين على العناية بانفسهم ، قُدمت خدمات للعاجزين عن ذلك .

٣٢ - أما في السلفادور فقد كان من أهداف السياسة الصحية الوطنية تحسين كفاءة الشبكة الصحية لزيادة منع التركز وزيادة اللامركزية في ادارة الرعاية الصحية الوقائية ، ولتنفيذ استراتيجيات الرعاية الصحية الاولية . وظلت من بين أولويات السياسة الصحية الاستعانة بالمناهج والاساليب الاهلية التي لوحظت فعاليتها في مكافحة الامراض . وظل تحسين أحوال الاسكان من الاهداف الرئيسية للسياسة الاجتماعية . ووجهت أولوية إلى أقل قطاعات السكان دخلا ، وكان من بين أدوات هذه السياسة منح القروض بأسعار تفضيلية . وبذلت الجهود لادخال خدمات أساسية إلى المجتمع . وقدمت هيئات منظومة الامم المتحدة مساعدة في الصحة (اليونيسيف) ، وفي الاسكان (مركز المستوطنات البشرية/الموئل) .

٣٣ - أما في الكويت فاتخذت إجراءات لتحسين التنمية الاقليمية وزيادة معدل المشاركة الشعبية . وتم تشجيع مشاركة المرأة في العمل المنتج . وصدرت قوانين لتحسين رعاية الاسرة ورعاية الشباب . واتخذت سياسة لتعزيز الرعاية المنزلية للمسنين بدلا من رعايتهم في المؤسسات . هذا بالاضافة إلى تشجيع اشتراك المعوقين في أنشطة التأهيل . واتخذت بعض التدابير لدمج المعوقين عقليا في المجتمع .

٣٤ - وحسنت مالطة من الخدمات الاجتماعية وخدمات الرعاية ، ليس فقط للفئات السريعة التأثر مثل المرضى والشيوخ والمعوقين ، وإنما أيضا للمرأة التي تتحمل مسؤوليات الاسرة . واتخذت إجراءات لتحسين تنسيق عمل جميع الادارات والوكالات الحكومية في الصحة المهنية والامان المهني . ورؤي أن تنمية هذه الخدمات أساسي للتقليل إلى أقصى حد من أخطار الاضرار أو الامراض الصناعية ، ولتحسين مستوى بيئة العمل . واتُبعت إجراءات منسقة لتأهيل المعوقين وضمان زيادة مشاركتهم الفعالة في الاقتصاد .

٣٥ - وفي موريشيوس تعززت إجراءات مساعدة الشيوخ والمعدمين والمعوقين والعاطلين عن العمل . واقتضت رعاية الشيوخ والمعوقين من الحكومة تقديم مساعدة مالية لشراء الملابس والأسرّة وأوعية الطبخ ولصيانة واصلاح المباني ، وسداد جزء من مصاريف مرتبات المساعدين في المؤسسات . كما قُدمت مساعدة عينية إلى العائلات الفقيرة . واتخذت إجراءات خاصة لحماية قطاعات السكان الأكثر حرمانا . وزيدت بنسبة ١٥ في المائة المدفوعات إلى معظم المستفيدين من الاستحقاقات الاجتماعية مثل أصحاب معاشات الشيخوخة والارامل واليتامى والمعوقين . ووزعت الكتب الدراسية بالمجان على جميع التلاميذ في المدارس الابتدائية وعلى الطلاب المحتاجين في المدارس الثانوية . وأعفي الطلاب المحتاجون بالجامعة من دفع الرسوم . كما دُفعت إعانات إلى صغار المقاولين الذين يمرون بظروف عصيبة . وأقيمت شبكة من المراكز النسائية في موريشيوس لنشر المعلومات عن حقوق المرأة وواجباتها ، ولاتاحة التدريب وتعليم الآباء والأمهات والاستشارات القانونية . وعُدل القانون المدني لإدخال تحسينات في وضع المرأة . كما أُعطيت المرأة المتزوجة حقوقا مدنية جديدة وارتفع وضعها القانوني إلى مرتبة الزوج من كافة الجوانب . كما عُدلت القوانين التي تنظم الطلاق والانفصال القانوني ، وشؤون الهجرة والترحيل ، للمساواة بين المرأة والرجل . ووضع نص لتمكين المرأة من تقديم إقرارها الضريبي على حدة وفتح حسابات مصرفية لها باسمها . وهيأت الحكومة التدريب وغير ذلك من المساعدات لتمكين المرأة من الاشتغال بالوظائف المنتجة .

٣٦ - وفي المغرب أجريت برامج خاصة لتحسين وضع المرأة ومستويات معيشتها وتعليمها وتدريبها ، ولزيادة إحساس الجمهور بالمشكلة . واتخذت بعض الإجراءات لحماية اليتامى والأطفال الذين ينتمون إلى فئات هامشية (بإقامة قرى للأطفال) ، ولايجاد برامج للتدريب الشامل . وبُذلت جهود لمعاونة المعوقين ولوضع مجموعة إجراءات تسهل تدريبهم وتاهيلهم . وطرأ تغير وتوسع سريع في الخدمات الاجتماعية في المغرب . ويزداد اشتراك المنظمات الطوعية التي تقدم الخدمات الاجتماعية وعددها . واعتبرت الخدمات الاجتماعية وسيلة لمكافحة الآفات الاجتماعية التي قد تعرقل دور المجتمع والرعاية الاجتماعية للأفراد والمجتمعات المحلية . وانتقل التركيز إلى التخطيط الاجتماعي الوقائي . ووضعت أهمية خاصة للقضاء على الأمية ، ولحملات مقاومة التدخين والمخدرات ، ولتدريب العاملين في ادارة الخدمات الاجتماعية . واتخذت استراتيجية وطنية للنهوض بالمرأة عملا بتوصيات مؤتمر نيروبي .

٣٧ - أما في المكسيك فقد نشطت بوجه خاص في رفع مستوى رعاية السكان الشركة الوطنية للرعاية الاجتماعية ، وصندوق التنشيط والضمان لاستهلاك العمال . فقد قدم الصندوق أكثر من مليون قرض بلغت قيمتها ٠٣٠ ١٣٣ مليون بيسو لصالح نحو خمسة ملايين شخص . وقُدمت أموال للتكفل بثمن اللوازم المدرسية والزي المدرسي وبنود أخرى . واتخذت إجراءات ادارية لتحسين ظروف العمل .

٣٨ - وفي سري لانكا ، وضع مشروع الطوابع الغذائية بهدف التخفيف عن فئة محرومة من السكان لتزويدها بالأغذية الاساسية بأسعار معانة . وكانت الأهلية على أساس دخل كل أسرة معيشية . وهناك مشاريع أخرى عاملة منها دفع بدلات للعاطلين ، وتأهيل المعوقين ، والمساعدة المالية لليتامى ودور الشيوخ ، ودعم الأشخاص الذين يواجهون كوارث طبيعية .

٣٩ - وفي توغو حاولت الحكومة دمج المتغيرات الديموغرافية في عملية التخطيط وعملت على الترويج لسياسة تنظيم الأسرة في المناطق الريفية وفي المناطق الحضرية وعرّفت الناس بفوائد حُسن تنظيم الأسرة ، وذلك كجزء من الجهود المتزايدة التي تبذلها لمكافحة المرض والوفيات في أوساط الأمهات والأطفال . وأعيد تنظيم الرعاية الصحية الأولية التي تعتبر أساس النظام الصحي في البلد ، لتمكين المجتمعات المحلية من التصدي للعديد من الأمراض بشكل أكثر فعالية . وتحوّل الاهتمام في مجال السياسات الصحية إلى تعزيز الهياكل الصحية القائمة مع التركيز على الاستمرار في التعليم والتدريب في هذا المجال وتحسين أوجه الإمدادات بالعقاقير الاساسية .

٢ - البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا

٤٠ - يعتبر برنامج التشييد المكثف لأغراض الإسكان جزءا أساسيا من السياسة الاجتماعية في الجمهورية الديمقراطية الالمانية . ففي الفترة من عام ١٩٧١ إلى عام ١٩٨٧ تم استثمار ١٠ في المائة من الدخل القومي لأغراض الإسكان ، حيث جرى تحديث أو بناء ٣,٨٤ مليون مسكن وتحسين الظروف السكنية لحوالي ٨,٥ مليون شخص وتميز توزيع المساكن التي توفرها الدولة بالملامح التالية : (أ) حصلت الأسر العمالية على ثلثي المساكن المبنية حديثا ؛ (ب) خصص ربع المساكن للمتزوجين حديثا ؛ (ج) وجهت عناية خاصة للأسر التي لديها ثلاثة أطفال أو أكثر . وفي منتصف عام ١٩٨٧ كان هناك ٤١٧ مسكنا لكل ألف من السكان ، وبلغ متوسط المساحة في أماكن السكن للشخص الواحد ٢٧ مترا مربعا . كما جرى العمل بعدة تدابير منذ عام ١٩٧١ لتعزيز الأسر ورفاه الأم والطفل

وكذلك لتقديم المساعدة للاسر التي لديها ثلاثة أطفال أو أكثر وللازواج الشبان . واشتمل ذلك على زيادة في الإجازة المدفوعة الاجر الممنوحة للام قبل وبعد الولادة ، وعلى منحة للامومة وعلاوة شهرية للطفل وقروض مقدمة للازواج الشبان وتخفيض ساعات العمل للامهات العاملات اللائي يرعين عدة أطفال دون سن الـ ١٦ سنة ، وعلى رعاية الاطفال المرضى .

٤١ - وفي منغوليا ، بقي الإسكان أحد المجالات المهمة لتخصيص رأس المال ، وارتفعت حصة المنازل الحديثة المبنية بشكل ثابت في مقابل المساكن التقليدية ويقيم في هذه المساكن حاليا حوالي ٣٥,٤ في المائة من السكان . وارتفع عدد الاماكن السكنية خلال السنوات الاربع عشرة الاخيرة بمعدل مليوني متر مربع .

٤٢ - وفي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، أدت عملية إعادة التنظيم (بيريسترويكا) إلى زيادة الاهتمام بتنفيذ سياسة اجتماعية جادة شاملة تغطي جميع أوجه الحياة . وتسعى السياسات الاجتماعية إلى حث السكان لكي يصبحوا أكثر انتاجية وتمكينهم من تحقيق إمكاناتهم الكاملة ، وقبل كل شيء زيادة إهتمامهم بالنتائج النهائية لعملهم . وقد خصص في الخطة الخمسية الراهنة ، حوالي نصف مجموع رأس المال الاستثماري لتطوير البنية الصناعية الزراعية ولتوفير الخدمات السكنية والمدنية وزيادة انتاج السلع الاستهلاكية والخدمات المختلفة . ويمثل استهلاك السكان بما في ذلك مخصصات التشييد لاغراض السكن وللاغراض الثقافية والاجتماعية حوالي أربعة أخماس الدخل القومي . ويذهب الجزء المتبقي لتكوين رأس المال الثابت والنفقات الحكومية الاخرى .

٤٣ - والاموال المخصصة للاستهلاك العام باقية على أهميتها كمصدر للمدفوعات والاستحقاقات المقدمة للسكان . وقد زادت هذه المدفوعات في الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٧ بمعدل ٣٠ في المائة على أساس نصيب الفرد من الدخل القومي . وفي الخطة الخمسية الحالية ، خصصت الاموال واتخذت التدابير لتعزيز المساعدة المقدمة من الدولة للاسر ولتحسين تعليم الاطفال . واشتملت هذه التدابير على زيادة فترة الغياب من العمل من أجل رعاية الاطفال المرضى من سبعة أيام إلى ١٤ يوما وعلى تدابير لتحسين التعليم والتدريب وإعالة الايتام والاطفال المحرومين من رعاية والديهم . كما انفق مزيد من الاموال على زيادة المعاشات وتحسين الخدمات الطبية .

٣ - البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي

٤٤ - حدثت تحسينات كبيرة في النمسا في مجال الرفاه الاجتماعي خلال العشرين سنة الأخيرة . فارتفعت علاوات الأسرة الأساسية واستحقاقات الأطفال المعوقين إعاقة تامة . كما أدخلت استحقاقات خاصة أخرى للأطفال وللإنجاب . وجرى توسيع كبير لمشروع الفحص الطبي للأمهات والأطفال .

٤٥ - وفي بلجيكا اتسع نطاق الخدمات ضد المرض والعجز في الثمانينات ليشمل أيضا الأشخاص الذين كانوا مستبعدين في السابق . كما تمت مراجعة التشريعات الحالية لتشمل ترتيبات العمل الجديدة (العمل بدوام جزئي) . كما أدخل أيضا معاشا للأرامل من الرجال مما أزال التمييز بين الأرامل من الجنسين ، كما جرى توسيع نطاق المقدم أيضا بموجب المعاشات التقاعدية للأزواج الموجودين على قيد الحياة . وزيدت العلاوة الأسرية لأصحاب المعاشات التقاعدية والعاطلين عن العمل وللرجال القائمين على تربية طفل أو أكثر (بالاضافة إلى البدلات المقدمة بالفعل للنساء) . كما أدخلت مكاسب إضافية للمعوقين .

٤٦ - وفي فنلندا تغيرت الأولويات في برامج الوقاية الاجتماعية وخدمات الرعاية الصحية والاجتماعية في أثناء العقد الماضي . ففي الوقت الذي أعطيت فيه الأولويات في أثناء الستينات والسبعينات للمعاشات التقاعدية ومشاريع التأمين من المرض ، فقد تركزت السياسات في الثمانينات على مشاريع التقاعد الوطنية والتشريعات المتعلقة بالضمان من البطالة والخدمات الاجتماعية وعلى ادارة السياسات الاجتماعية . وسُمح للعاملين ممن تزيد أعمارهم عن خمسة وخمسين عاما وتنخفض طاقتهم الانتاجية ، بالتقاعد في ظل نظام للتقاعد بسبب العجز بشروط أيسر مما كان في السابق . أما العاملون الذين تتراوح أعمارهم بين ٦٠ و ٦٤ عاما فقد سُمح لهم بالتقاعد في سن مبكرة مع تلقي معاش تقاعدي يراعي انخفاض عدد سنوات التقاعد المبكر . ونفذت سياسات لزيادة فرص التدريب المهني للعاملين المسنين ولتكثيف برامج التأهيل للعاملين المرضى ولزيادة رغبتهم في البقاء في العمل من خلال تحسين ضمانات العمل . ولم تسفر محاولات الانتقال من مشاريع التقاعد الحكومية إلى مشاريع التقاعد الخاصة في فنلندا عن أية تخفيضات مهمة في الانفاق العام على المعاشات التقاعدية .

٤٧ - وفي مجال الرفاه الاجتماعي حدث تحوّل من الرعاية المؤسسية إلى الرعاية المفتوحة وذلك من حيث إعادة تخصيص الموارد العامة وتوفير الخدمات المتيسرة للجميع . ونظرا لإزدياد عدد الاسر التي يرعاها أب منفرد أو أم منفردة يمثل في الوقت الحاضر ١٥ في المائة من مجموع الاسر التي لديها أطفال يعتنى بدعم الابوين المنفردين ولاسيما دعم الإعالة الاقتصادية والسكن ورعاية الاطفال . واتخذ إجراء قانوني لتوفير وصاية الابوين المطلّقين المشتركة على الاطفال . كما زادت الرعاية المدنية لاطفال الابوين المنفردين .

٤٨ - وجرى استكمال نظام الصحة العامة لخدمات صحية خاصة . وخلال السنوات الخمس عشرة الماضية أعطيت أولوية خاصة لإقامة نظام للرعاية الصحية الاولية يستهدف تأمين شبكة للخدمات المنتظمة تشمل جميع السكان . وكانت خدمات الرعاية الصحية الاولية ، تقدم إما مجانا بالكامل أو تكاد أن تكون مجانية . ومنذ عام ١٩٨٤ ، ومن خلال تنسيق وظائف خدمات الرعاية الصحية وخدمات الرفاه الاجتماعي ، استطاعت السلطات العامة أن تطور هذه الخدمات بصورة أكثر توازنا وأن توجد التفاعل بين خدمات الرعاية الاجتماعية والصحية .

٤٩ - وفي جمهورية ألمانيا الاتحادية ومن أجل تحسين الضمان الاجتماعي وتفادي تحميل العاملين المشتركين أعباء إضافية ، جرى العمل على استعادة الصلات الثابتة بين نظام الضمان الاجتماعي وتوسع الاقتصاد وذلك للإبقاء على التوازن بين ما يدفعه العاملون واستحقاقاتهم . وبسبب تقدم السن العام لدى السكان ، فقد أدخلت تحسينات على نظام الضمان الاجتماعي للمسنين . وتم بشكل خاص تغيير مشروع المعاشات التقاعدية للمعالين الموجودين على قيد الحياة لمراعاة فترات تربية الاطفال . وفي ضوء التزايد المتسارع لتكاليف نظام التأمين الصحي الالزامي ، والزيادة الكثيفة في الاشتراكات اتخذت الحكومة الفيدرالية مؤخرا قرارا لإصلاح البرنامج بقصد الحد من التكاليف مع الإبقاء على نوعية الفوائد . ومن أجل تشجيع الاسر على رعاية أعضائها ، فقد اتخذت الخطوات لمساعدة "الاسرة المتعددة الاجيال" . وتقوم هذه الفكرة على أن يعيش في مشاريع الإسكان ومشاريع الشقق المتعددة الاجيال أفراد الاسرة الذين ينتمون لاجيال مختلفة ، وذلك بشكل منفصل ولكن في جوار أفراد الاسرة الآخرين . واتخذت مدفوعات الرفاه في البلد شكل المنح المعيشية والمساعدة في الحالات الاستثنائية مثل الرعاية الصحية الوقائية وتمريض الاشخاص المرضى وإدماج المعوقين في المجتمع ومساعدة الاشخاص الذين يواجهون مشاكل اجتماعية وتوفير التمريض للاشخاص المسنين . وتمنح المساعدة على أساس كل حالة بمفردها ، لتمكين المستفيدين من مساعدة أنفسهم . وهي تصرف بواسطة السلطات

المحلية أو الاقليمية . وقد ازدادت تكلفة الرفاه في الفترة من ١٩٦٩ إلى ١٩٨٦ بنسبة ٧٠٠ في المائة كما زاد عدد المستفيدين بنسبة ١٠١ في المائة .

٥٠ - وفي ايطاليا تم تغيير البدلات الاسرية إلى نظام بدلات للاسر المعيشية في ظل الاصلاحات الواسعة التي بدأت في عام ١٩٨٣ . وتركزت الموارد على الاسر التي لا تتمتع بموارد ملائمة . كما استعيض عن البدلات النقدية المتاحة للجميع ببدلات تتناسب مع احتياجات المستفيدين تقوم على دخل الاسرة المعيشية وحجم النواة الاسرية . وتعتبر الآن الاسر المعيشية المكونة من شخص واحد (تلك التي تتألف من شخص مسن يقيم بمفرده) الاسرة المركزية لغرض استلام البدل الممنوح للاسرة . ويجري الآن تعديل البدل الممنوح للاسرة المعيشية سنويا طبقا لمؤشر تكاليف المعيشة . وبموجب قانون سُن في عام ١٩٨٧ ألغي التمييز بين استحقاقات الامومة المدفوعة للعاملات لحسابهن الخاص (في الصناعات الحرفية والمتاجر والزراعة) وللمدفوعة للعاملات بأجر . وفي ظل هذا التغيير فإن المرأة العاملة لحسابها الخاص والمرأة العاملة بأجر ، تحصل على بدل يومي لمدة شهرين قبل التاريخ المتوقع للولادة ، ولثلاثة أشهر بعد التاريخ الفعلي للولادة .

٥١ - وفي اسبانيا ومن أجل عكس التيار المنخفض في معدلات الولادة ، أدخل عدد من التغييرات المتعلقة بالسياسة . وتمتد حقوق أجازة الامومة الآن إلى ١٤ اسبوعا . كما أدخلت أيضا الاجازة اليومية للامهات العاملات ممن لديهن أطفال صغار . كما أعطيت الاولوية للامهات العاملات على غيرهن من النساء في مجال اختيار توقيت اجازتهن السنوية . وانشئت شبكة من مراكز تنظيم الاسرة حيث يعطى الاهتمام للاسر منخفضة الدخل . وتشمل المكاسب الاخرى أجور نقل منخفضة للاسرة التي لديها كثير من الاطفال ، ومنح خصومات من ضريبة الدخل للاطفال المقيمين مع الاسرة (وهي نسبة ترتفع في حالة الاطفال المعوقين) وتوفير الإسكان لذوي الدخل المنخفض . ومنذ عام ١٩٨٢ ، ازداد التناسب بين المعاشات التقاعدية التي تدفعها الدولة لكبار السن المتقاعدين والحد الادنى من الأجور . وقدمت معاشات تقاعدية لمساعدة المواطنين غير المتمتعين بحقوق الضمان الاجتماعي كما عولجت أيضا أوجه النقص في الرعاية الصحية المخصصة التي تقدمها المراكز الصحية الحكومية . وانشئ إطار عمل قانوني شامل للمساعدة في ادماج الاشخاص المعوقين في المجتمع وللوقاية من التعرض للإعاقة . كما أعطي مزيد من الاهتمام أيضا لخدمات إعادة التأهيل بما في ذلك المعالجة الطبية المتخصصة والتوجيه النفسي والتعليم العام والخاص وإعادة التأهيل المهني . كما تكفل المساعدات المقدمة للمعوقين دخلا سنويا يساوي الحد الادنى للاجور . ويوفر الدعم أيضا لتخفيض تكاليف النقل للمعوقين الذين لا يستطيعون استخدام وسائل النقل العام .

جيم - توزيع العمل

٥٢ - تركزت بصفة رئيسية التدابير المتعلقة بالسياسة التي اتخذتها البلدان التي ارسلت ردودها على تحسين توزيع الدخل والخطوات التي تتخذ لتشجيع الاستهلاك . وأكدت البلدان النامية أهمية حماية الاجور في البيئة الاقتصادية غير المواتية بدرجة كبيرة ، وأولي اهتمام خاص إلى الاسر ذات الدخل المنخفض . وأفادت البلدان ذات الاقتصادات المخططة مركزيا بازدياد الدخول النقدية فيها ، وأشارت إلى الدور المهم الذي تؤديه أموال الاستهلاك العام بالنسبة لمجموع الدخل . وركزت البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدم النمو على التغيرات الضرائيبية التي تؤثر في الدخول والمساعدة العامة في الانشطة المدرة للدخل .

١ - البلدان النامية

٥٣ - ففي قبرص استعملت نتائج الدراسات الاستقصائية الحديثة لدخل الاسر المعيشية ونفقاتها لتحديد الفئات ذات الدخل المنخفض من أجل تنفيذ برامج لرفع مستواها المعيشي .

٥٤ - وفي الجمهورية الدومينيكية تركزت بؤرة السياسة ، على التضخم المتزايد ، الذي أثر بشدة على الطبقتين الوسطى والدنيا .

٥٥ - وفي مصر ، تمثل مشاريع الاسر المنتجة التي جرى تنفيذها منذ عام ١٩٦٤ ، واحدا من أهم البرامج المدرة للدخل . وشملت هذه المشاريع فئات عديدة ، من بينها الاسر ذات الدخل المنخفض وموظفو الدولة ذوو الدخول المنخفضة . ومن بين الخدمات التي تقدمها تلك المشاريع التدريب ، والقروض العينية والنقدية ، والتسويق ، والارشاد ، والمتابعة التقنية . وبحلول نهاية عام ١٩٨٦ ، كانت هناك زهاء ٤٥٨ ١٥٦ أسرة تستفيد من المشاريع ، وبلغ عدد مراكز إعداد الاسر المنتجة ٥٢١ ٣ مركزا في شتى انحاء البلد .

٥٦ - وفي موريشيوس ، تحسن توزيع الدخل في الفترة ما بين ١٩٨٠ - ١٩٨١ و ١٩٨٦ - ١٩٨٧ . وأصبحت السياسة الحذرة المتعلقة بالاجور جزءا مهما من برنامج التكيف المضطلع به في البلد منذ عام ١٩٧٩ ، ونفذت تلك السياسة من خلال سياسة وطنية للاجور قوامها التكيف الإلزامي استنادا إلى معدل التضخم في السنة السابقة .

٥٧ - وفي المكسيك ، ظلت حماية الأجور ومستويات الاستهلاك الاساسية من مجالات العمل المهمة التي تضطلع بها الدولة . وبسبب أثر التضخم على الأجور ومستويات المعيشة ، تكرر استعراض الحد الادنى للأجور أكثر مما كان يجري في السابق ، ووحدت فئات الأجور وامداؤها .

٥٨ - وفي سري لانكا ، تمثل المحافظة على التوازن بين النمو والانصاف قضية مهمة بالنسبة لعدد من الحكومات المتعاقبة ، وتفاوتت درجة الاهتمام بذلك حسب أولوياتها . ففي حين أولت الاصلاحات الاقتصادية التي بدأت عام ١٩٧٧ مزيدا من الاهتمام للنمو الاقتصادي ، فقد عالجت أيضا القضايا المتصلة بتوزيع الدخل . وأصبح الدعم المقدم إلى قطاع الارتزاق من الارز واحدا من البرامج الوطنية الرئيسية المتصلة بتوزيع الدخل . ونتيجة لزيادة الانتاج ، تسنى للمزارعين من الفلاحين الحصول على نصيب من الزيادة في الدخل . واستقر أكثر من ٠٠٠ ٣٠٠ من أسر المزارعين الفلاحين في إطار مشاريع الري والتوطين . وفتحت أنشطة التنمية الريفية التي نفذت في إطار برامج التنمية الريفية المتكاملة والمشاريع الائتمانية سبلا جديدة إلى اكتساب الدخل أمام الفقراء في المناطق الريفية .

٥٩ - وفي توغو ، اتخذت السلطات ، في إطار برنامج تحقيق الاستقرار المالي والتكيف الهيكلي ، تدابير حازمة للحد من الانفاق على الرواتب ومن النفقات الجارية الاخرى . وكان من بين هذه التدابير تجميد المرتبات لمدة ثلاث سنوات ، ووقف التعيين في عام ١٩٨٥ و ١٩٨٧ ، وجعل التقاعد إلزاميا بعد قضاء ٣٠ سنة في الخدمة المدنية . وخفض عدد الموظفين المدنيين بحوالي ٥ في المائة خلال الفترة ١٩٨٣-١٩٨٥ .

٦٠ - وفي اوروغواي ، زاد نصيب الاسر المنخفضة الدخل من الدخل الإجمالي ، بينما قل نصيب الاسر ذات الدخل المرتفع ، وكان السبب الرئيسي في ذلك هو حدوث زيادات أكبر في الاجور والمرتبات الحقيقية .

٢ - البلدان ذات الاقتصادات المخططة مركزيا

٦١ - وفي تشيكوسلوفاكيا ، أدت الاسعار الثابتة تماما إلى تفادي الحاجة إلى النظر في مستويات الاسعار عند توزيع الدخل .

٦٢ - وبلغ الدخل الحقيقي للسكان أكثر من الضعف في الجمهورية الديمقراطية الالمانية في الفترة بين ١٩٧١ و ١٩٨٧ . وحدث استقرار في الاسعار الاستهلاكية بالنسبة للسلع والخدمات الاساسية والإيجارات . كما ادخلت سياسة أجور ذات صلة بالاداء من أجل رفع انتاجية العمل وكفاءته ونوعيته .

٦٣ - وفي منغوليا ، حدثت زيادة أكثر من الضعف في الدخل النقدي للسكان خلال الـ ١٥ عاما الماثة . وضاقت الفجوة بين دخول العمال ودخول أعضاء الجمعيات الزراعية بفضل مخصصات من أموال الاستهلاك العام . وخصصت هذه الاموال بصفة عامة لدعم المدارس والمستشفيات والمرافق الثقافية للسكان عموما . وخصص حوالي ٣٤,١ في المائة من أموال الاستهلاك العام للمعاشات التقاعدية ، و ٨,٧ في المائة للمنح الدراسية ، و ٤٣,٤ في المائة للصحة والخدمات الاجتماعية الاخرى . وخفضت نسب ضريبة الدخل المطبقة على كاسبي الاجور بمقدار ٣٠ في المائة ورفع الحد الادنى للاجر المعفي من الضرائب بمقدار ٦٦ في المائة . ووسع نطاق نظام المعاشات التقاعدية في الدولة ، منذ عام ١٩٨٠ ، ليشمل أعضاء الجمعيات الزراعية . وزاد متوسط ما يحصلون عليه من معاش بمقدار ٥٠ في المائة من عام ١٩٨٠ إلى عام ١٩٨٧ .

٦٤ - وستنفذ في إطار الخطة الخمسية الحالية في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، تدابير شاملة لزيادة الاجور يستفيد منها لدى اكتمالها أكثر من ٧٥ مليون موظف في القطاع الانتاجي من الاقتصاد . ولاول مرة لن تاتي الزيادة في الاجور من مصادر مركزية وإنما من أموال اكتسبتها الوحدات التعاونية العمالية ذاتها . واستمرت أموال الاستهلاك العام تمثل ثاني أكبر مصدر لدخل السكان في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية . كما ظلت تلك الأموال تؤدي وظيفتين اساسيتين مهمتين : فهي تدعم ، على أساس مؤقت أو دائم ، لاعضاء المجتمع غير القادرين مدنيا وتكفل اشباع الاحتياجات التي لها أولوية اجتماعية . وتوفر أموال الاستهلاك العام التعليم المجاني ، والتدريب المتقدم ، والخدمات الطبية المجانية ، والمعاشات التقاعدية ، واعانات المرتبات ، واللوازم الخاصة بالطلبة ، ومرتب الاجازة السنوية ، والاقامة المجانية أو المخفضة السعر في المصحات والاستراحات ، كما توفر الدعم للاطفال في مؤسسات ما قبل الالتحاق بالمدرسة النظامية .

٣ - البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي

٦٥ - لا تتفاوت الدخول من الاجور والرواتب في ايطاليا تفاوتا كبيرا . أما التفاوت الكبير فيوجد بين الدخل من الزراعة ، والدخل من القطاعات الاخرى ، ويعزى أساسا إلى الفروق في شيوع اشتراكات الضمان الاجتماعي ، وإلى الخصائص الديموغرافية والوظيفية للعمال . والفروق في دخول الافراد كبيرة بين الاماكن والمستويات لارباب الاسر التعليمية المعيشية : فلو كان الرقم ١٠٠ هو متوسط الدخل لجميع الاسر المعيشية الايطالية ، فإن دخل الفرد يكون ١٢١ في المناطق الشمالية الغربية و ٧٨ في الجنوب ، و ١٤٨ في حالة الاسر المعيشية التي يكون ربها خريجا جامعيا بالمقارنة ب ٨١ في حالة الاسرة المعيشية التي لا يحوز ربها أي مؤهلات تعليمية رسمية .

٦٦ - وحدثت في نيوزيلندا تغييرات رئيسية في الضرائب ، أثرت في توزيع الدخل . فقد أدى إدخال ضريبة جديدة على السلع والخدمات إلى تمكين الحكومة من خفض نسب الضريبة على الدخل الشخصي . وكانت هناك تغييرات أيضا في نظام الاعانات ، يسمح بتقديم مساعدات مالية أكبر إلى مزيد من الاسر ذات الدخل المتوسط والدخل المنخفض . وحدثت تغييرات أخرى منها زيادة كبيرة في إعفاء الدخل الاتي من الاعانات وتعويض المستفيدين منها مقدما عن إدخال ضريبة السلع والخدمات المذكورة أعلاه كما زاد الاجر الادنى القانوني بمقدار ٢٣,٥ في المائة عام ١٩٨٧ .

٦٧ - وفي جنوب افريقيا ، تنفع بصفة منتظمة التدابير المنظمة للاجر وحصل الموظفون في الماضي القريب على زيادات مهمة عن طريق نقاباتهم من خلال التفاوض الجماعي مع أرباب العمل .

ثالثا - تشجيع التعليم والعلم والتكنولوجيا

ألف - التعليم

٦٨ - بالرغم من اختلاف الاولويات حسب مستوى التنمية الاقتصادية في الغالب في البلدان التي ارسلت ردودها ، فإن كثيرا منها يشدد على نهج متماثلة جدا في مجال التعليم : مثل الحاجة إلى جعله أكثر مرونة وأكثر استجابة للحياة العملية . وأهمية استمرار تدريب المعلمين ، واصلاح النظم التعليمية . وقد أكدت بلدان عديدة الاهمية المتزايدة لتعليم الكبار واتخاذ تدابير لتعزيز وصول المرأة إلى المستويات التعليمية المختلفة .

١ - البلدان النامية

٦٩ - من بين أهداف السياسة في الجمهورية الدومينيكية ، إلى جانب توفير التعليم الابتدائي الاساسي للجميع وزيادة التحاق الاطفال المؤهلين بالمدارس ، زيادة عدد المدارس التقنية من أجل مساعدة العدد المتزايد من الباحثين عن العمل على اكتساب مهارات جديدة . وتبلغ نسبة الطلاب لكل فصل دراسي في المدارس المهنية والتقنية ٣٠ طالبا ، بينما تبلغ في المؤسسات التعليمية الثانوية الاخرى ٣٦ طالبا .

٧٠ - وفي مصر ، أنشئت مراكز خاصة للتدريب المهني لمعالجة مشكلتي التغيب وتزايد أعداد المتسربين من التعليم . وتنشد هذه المراكز تحقيق أهداف اجتماعية وتربوية واقتصادية ، منها وقاية المتسربين من التعليم من الانحراف ، واتاحة فرص عمل أفضل لافراد هذه الفئة وحماية الصبية غير الراشدين من الاستغلال . وقد ساعدت هذه المراكز في سد الثغرات بين مراحل التعليم الاساسي واحتياجات الحياة العملية ، وفي النهوض بمستوى مهارات المتدربين . وقدمت اليونيسيف المساعدة في انشاء هذه المراكز .

٧١ - وفي السلفادور ، أدخلت اصلاحات تعليمية لخلق مجتمع أكثر انسانية وعدالة ومشاركة . وشملت هذه الاصلاحات المنهاج الدراسي ، والادارة وخدمات الدعم ، والتربية الخاصة وتدريب المدرسين . وحظي تدريب المدرسين أثناء الخدمة باهمية خاصة . كما أولي اهتمام بتعليم الكبار ، مع التركيز على المناطق الريفية . ووضعت كتب مدرسية خاصة وانتجت لتحقيق هذا الغرض .

٧٢ - وفي غيانا ، تحسنت فرص الالتحاق بالتعليم بفضل انشاء مدارس في أماكن أنسب وتوفير المزيد من المرافق اللازمة لبرامج التعليم غير الرسمي . ولضمان توفير فرص الالتحاق بالمدارس للاشخاص في جميع مستويات الدخل ، قامت الحكومة بالغاء جميع الرسوم من دور الحضانة إلى الجامعة ، وبتوفير كتب التمارين والكتب المدرسية الاساسية لاطفال المدارس بالمجان ، وأدخلت برنامجا للتغذية بالمدارس على مستوى دور الحضانة ووفرت الحصول على اجازة دراسية بمرتب كامل للمدرسين وموظفي الحكومة الذين يقومون بدراسات عليا . واتخذت خطوات أخرى للحد من أي عوائق تمييزية في مجال التعليم . والمسؤولية عن ادارة جميع المدارس منوطة بالدولة . وجرى تحويل المدارس المخصصة لجنس واحد إلى مدارس مختلطة وباتاحة نفس المنهاج للذكور والاناث على حد سواء . ووضعت برامج خاصة للاطفال المعوقين ، والاطفال المعرضين للمخاطر بدرجة عالية وللتلاميذ المتخلفين والتلاميذ المتفوقين من حيث الاداء الاكاديمي . واحتفظت الوزارة

المركزية بالمسؤولية عن وضع السياسات التعليمية ، وعن تنسيق البرامج ورصدها وتقييمها وتحقيق المساواة وصونها بين المناطق . وعُهد إلى الادارات الاقليمية بالمسؤولية عن تنفيذ جميع جوانب التعليم في مراحل الحضانة والابتدائي والثانوي . ومنح تطوير المنهاج أولوية عليا . وتم انتاج مواد تعليمية محلية للبرنامج الاولي . وجرى التشديد على الحاجة إلى اقامة روابط منظمة تربط بين الاستراتيجيات التعليمية واولويات التنمية الوطنية . وبناء عليه ، تقرر أنه لا بد من تحسين المستوى العام لمعرفة القراءة والكتابة والقيام بالعمليات الحسابية باقتدار ، وأنه لا بد من زيادة قدرات الطلبة المدربين في مجالات العلوم والتكنولوجيا والمهارات التقنية والمهنية والعلوم الاجتماعية زيادة كبيرة ، وأنه لا بد من زيادة عدد الطلبة الملحقين بالدراسات العليا .

٧٣ - وفي موريشيوس ، تعززت السياسة التعليمية بسبب الحاجة إلى إعادة توجيه النظام من التعليم الاكاديمي إلى التعليم التقني والمهني ، مع تحسين مستواه وتوسيع نطاق الهيكل الاساسي المادي ليستوعب أعدادا متزايدة من السكان في السن الدراسية . وفي الوقت ذاته ، عملت الحكومة على تحسين كفاءة نظام تعليمي يتسم بارتفاع معدلات التسرب والرسوب . وتم توسيع نطاق المرافق التعليمية وإنشاء مؤسسات جديدة لزيادة القدرة على التدريب التعليمي التقني والتدريب المهني . وأنشئ عدد كبير من المدارس الثانوية في المناطق الريفية . وأقيمت عدة مؤسسات لتوفير التدريب لخريجي المدارس الابتدائية وللمتسربين من مراحل التعليم في المدارس الثانوية على الوظائف المتوفرة في النظام الاقتصادي . ونُظمت دورات دراسية أثناء الخدمة للمدرسين لتمكينهم من مواكبة آخر التطورات الحاصلة في الممارسة التعليمية وتكنولوجيات التعليم . وأجريت اصلاحات رئيسية في المنهاج على الصعيدين الابتدائي والثانوي لتحسين نوعية التعليم وتلبية احتياجات الاقتصاد . ولمنع ظهور أية مشكلة خطيرة من مشاكل البطالة بعد التخرج ، فإنه جرى إلى حد كبير تركيز أنشطة التعليم في جامعة موريشيوس على توفير دورات الدراسة أثناء الخدمة والدورات التي لا تمنح عليها درجات للملتحقين بالعمل فعلا .

٧٤ - وفي المغرب ، لا تزال المهمة المتمثلة في مكافحة الامية تتسم بأهمية بالغة ، حيث بلغ معدل محو أمية الكبار ٦٥ في المائة في بداية الثمانينات . وتستهدف هذه الحملة المستمرة في المقام الاول ، محو أمية الافراد بين سن ١٠ و ٤٥ سنة ، في المناطق الريفية مع التركيز على المرأة بوجه خاص . ولدعم البرنامج ، أنشئت ادارة خاصة لتتولى تعليم الكبار مبادئ القراءة والكتابة وتثقيفهم وتدريبهم .

٧٥ - وفي سري لانكا ، اتخذت مجموعة تدابير لزيادة فرص الالتحاق بالتعليم وتحسين نوعيته . وأصبحت ادارة التعليم لا مركزية في المناطق والمناطق الفرعية والمدارس . واستمر التوزيع المجاني للكتب المدرسية للاطفال وتوفير التعليم غير الرسمي لخريجي المدارس . وبذلت جهود متضافرة لتشجيع البحوث التعليمية والتراكم النظامي للبيانات وتخطيط التعليم . وأدخلت تحسينات في المنهاج وأولي اهتمام خاص لتدريب المدرسين .

٧٦ - وفي توغو ، ترمي الاصلاحات في مجال التعليم إلى الحد من عدم التوافق بين ناتج النظام التعليمي وفرص العمالة . وطبقا للخطط ، سيصبح التعليم التقني أكثر واقعية ، ولتحقيق هذا الغرض ، سيجري تدريب المدربين وإعادة النظر في الهياكل الاساسية وتعزيزها .

٧٧ - وفي الامارات العربية المتحدة ، صار التعليم الزاميا على المرحلة الاولية ومجانيا في جميع المراحل الاخرى . وتشرف الدولة على المؤسسات التعليمية . وجرى تطبيق سياسات ترمي إلى اتاحة فرص التعليم للجميع . والبرامج التعليمية موجهة إلى الاطفال في سن الدراسة وإلى الكبار على حد سواء . وجرى التشديد على توفير التعليم في المناطق النائية ، والمجتمعات الجديدة والمدن . وأوليت المرأة نفس القدر من الاهتمام الذي يولى للرجل . وتم تحقيق الاهداف الكمية في مجال تطوير التعليم بكاملها ، وأصبحت الآن الاهداف الرئيسية هي الاهداف النوعية المتمثلة في تحسين التعليم وتحديثه . واتخذت خطوات لجعل التعليم متمشيا مع احتياجات المتعلمين والمجتمع . وساعدت التغييرات التي حدثت في مجال التعليم على زيادة الطلب على التعليم وزيادة الهجرة وتغيير هيكل السكان وتنمية المناطق النائية والمجتمعات الريفية وزيادة فرص العمل للفتيات وزيادة طبقة الموظفين الوطنيين المدربين وتحسين البيئة وتوسيع نطاق دور جماعات الضغط الاجتماعي .

٧٨ - وفي أوروغواي ، نُفذ عدد من المشاريع لتحويل التركيز في التعليم من مجالات الاهتمام النظرية إلى الخبرة العملية . وبدأ تنفيذ مشروع لتطوير التعليم في الرياضات والفيزياء والكيمياء وحساب التفاضل والتكامل وعلم الاحياء .

٢ - الاقتصادات المخططة مركزيا

٧٩ - في السنوات الاخيرة ، اتخذت عدة خطوات في جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية لتعزيز نظام التعليم وجعله أكثر مرونة . وفي حين يُحتفظ بمبادئ أساسية

مثل تكافؤ الفرص لجميع المواطنين للحصول على التعليم ، والتعليم الالزامي لجميع الاطفال وحرية اختيار لغة التعلم ، أعيد تنظيم التعليم الثانوي والمستويات الاعلى ، بما في ذلك التعليم التقني الثانوي ، لضمان التكامل على نحو أوثق مع احتياجات الاقتصاد واستخدام آليات للتفاعل بين الاثنين .

٨٠ - وتمثل بُعد هام آخر للاصلاح في توفير التعليم المستمر . ومن المتوقع أن تؤدي الاصلاحات إلى تعزيز القدرة على الابداع ، وتشجيع الارتقاء بمهارات العمال مدى الحياة والمساعدة في إعادة تدريب العمال وتعريفهم بالاتجاهات الجديدة في العلوم والتكنولوجيا . كما أنه يجري اتخاذ خطوات لتحسين نوعية التعليم عن طريق استخدام الحاسبات الالكترونية على نطاق أوسع ، وزيادة توفير الموارد للمؤسسات التعليمية واعداد الاطفال الصغار للتعلم في المدارس .

٨١ - وفي تشيكوسلوفاكيا ، مُدت فترة الدراسة الالزامية من تسع إلى عشر سنوات اعتبارا من ١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ . وجُعل التعليم الثانوي الكامل في متناول التلاميذ في مراكز التدريب المهني الثانوية بغية تسهيل اعداد الشباب لمزاولة المهن العمالية . ولم يعد اعتبار هؤلاء التلاميذ متدربين مهنيين بل طلبة في المرحلة الثانوية . كما يجري بذل جهود للتغلب على عدم التوافق بين أنواع معينة من التدريب التقني في المدارس والمراكز والطلب الحالي على تلك المهارات . وأدخلت الحاسبات الالكترونية في الآونة الاخيرة في مجالي التعليم والتدريب . ويجري بصورة متزايدة استخدام منشآت التدريب الرفيع المستوى في المهام المتعلقة بتطوير العلوم والتكنولوجيا .

٨٢ - وفي الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، يجري ضمان تكافؤ فرص الحصول على التعليم باستخدام نظام دراسي موحد تتولى ادارته الدولة . وقد شهد النظام التعليمي بأكمله في البلد ، من المرحلة السابقة للتعليم الالزامي إلى مرحلة التدريب المهني إلى التعليم العالي ، تغييرات هامة لمواجهة التحديات الجديدة في المجتمع . ومن المتوقع أن تستخدم المناهج والكتب المدرسية ومواد التعليم الجديدة لجميع الصفوف والمواد بحلول عام ١٩٩٠ .

٨٣ - وفي منغوليا ، استهدفت الاصلاحات الاخيرة زيادة مدة التعليم الالزامي من ١٠ إلى ١١ سنة . وقد عُدّل المنهاج والنظام التعليمي لتلبية الاحتياجات الحقيقية للاقتصاد . وأدخلت في المنهاج العلوم والمعالجة الالية للمعلومات الاساسية ، وعلوم الحاسبات الالكترونية ، والايكولوجيا والتكنولوجيا الاحيائية .

٣ - البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي

٨٤ - في النمسا ، اتخذ عدة تدابير لزيادة كفاءة التعليم الجامعي . فقد أجري استعراض نقدي للتشريعات الجامعية وأجريت تغييرات في عدة ميادين دراسية . وتم توفير مرافق جديدة وزيدت الموارد المالية وموارد اليد العاملة لتلبية الطلب المتزايد على التعليم الجامعي . وأصبحت كل جامعة تستطيع أن تحدد منهجها لكي تواكب التطورات الحاصلة في مجال تخصصاتها وللتكيف على الطلبات المتغيرة على المهارات في مجال الاقتصاد . ويتلقى مواطنو النمسا منحا تعليمية ولا يلزمون بدفع رسوم للتعليم . وتوفر المنح الدراسية للمواطنين والأجانب على حد سواء .

٨٥ - وفي نيوزيلندا ، بذلت جهود كبيرة لتحسين التعليم بلغتين . فقد زودت المدارس ذات البرامج التي تستخدم فيها لغتان بمدرسين اضافيين وبمنح اضافية . كما زيد تدريب المدرسين .

٨٦ - وفي اسبانيا ، توطدت حقوق المعوقين في الاندماج الكامل في نظام التعليم وفرص الالتحاق بالتعليم الخاص بدون تكلفة .

باء - العلم والتكنولوجيا

٨٧ - وفيما يتعلق بالعلم والتكنولوجيا ، شددت البلدان النامية بشكل أساسي على الجهود التي تبذلها لكي تستغل مواردها المحدودة أفضل استغلال وتتغلب على المعوقات في مجال التنظيم . وفي البلدان المتقدمة النمو - ذات الاقتصادات المخططة مركزيا والاقتصادات السوقية على حد سواء - انصب التوكيد على السياسات الرامية إلى تركيز الجهود البحثية على المجالات التي تعتبر ذات أهمية بالغة للتقدم مستقبلا .

١ - البلدان النامية

٨٨ - وفي قبرص ، شُجعت وحدات الانتاج على الاستثمار في الأجهزة المرنة . ولتحقيق هذا الغرض ، تجرى دراسات لإنشاء وكالة لإعادة تشكيل الهياكل الاساسية فضلا عن مراكز للتكنولوجيا .

٨٩ - وفي الجمهورية الدومينيكية ، عززت في بداية الثمانينات القاعدة المؤسسية لاتباع سياسة أكثر تماسكا بشأن التكنولوجيا . وركز على تكنولوجيا الانتاج الزراعي وخاصة المحاصيل التصديرية غير التقليدية . وقدمت المساعدة الدولية وذلك أساسا إلى القطاع الخاص .

٩٠ - وفي موريشيوس ، كانت الأولوية للكفاءة في التكنولوجيا الزراعية ، والتكنولوجيا البيولوجية ، والبيولوجيا البحرية ، والتكنولوجيا الإعلامية ، وهي كلها ذات صلة مباشرة بتنمية الاقتصاد . والغيت الرسوم الجمركية على واردات أجهزة الحاسبات الالكترونية وبرامجها ، وقدمت حوافز إضافية للتشجع على اكتساب دراية في مجال الحاسبة الالكترونية .

٩١ - وفي سري لانكا ، حددت القطاعات التالية بصفتها ذات أولوية عليا : الزراعة والقطاعات الفرعية ذات الصلة بها ؛ البيئة ؛ الصناعة ؛ تدريس العلوم ؛ علوم الحاسبة الالكترونية والعلوم الالكترونية ؛ الهيكل الاساسي الاجتماعي . وحدد تدريب القوى العاملة غير الملائم بصفته حاجزا رئيسيا أمام تنظيم وتعزيز البحث والتطوير في المجال العلمي . وقد ادخلت تغييرات تنظيمية لتحقيق اندماج أوثق بين العلم والتكنولوجيا وادارتهما ادارة أفضل .

٩٢ - وفي توغو ، سينشأ في المستقبل القريب مركز وطني للتكنولوجيا التطبيقية للاشراف على تعزيز نقل التكنولوجيا وذلك من أجل تعزيز مراقبة نوعية المنتجات .

٢ - البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا

٩٣ - في تشيكوسلوفاكيا ، اتخذت خطوات لزيادة تكثيف التطوير العلمي والتكنولوجي وبجعله أكثر اتساقا مع احتياجات الانتاج .

٩٤ - وفي الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، حددت تكنولوجيات رئيسية وادخلت في التخطيط الوطني من أجل الاسراع بخطى التطوير العلمي والتكنولوجي . وأوليت العناية ذات الأولوية لتطوير واستخدام الالكترونيات الدقيقة ، واستخدام تكنولوجيا الحاسبة الالكترونية ، وتطوير سلسلات انتاج آلية بالكامل لطرق تصنيع مرنة ، وحفظ الطاقة ، والتكنولوجيا البيولوجية ، وتطوير مواد جديدة . ويتطور بسرعة البحث الجاري على مستوى بعض الجبهات الجديدة الهامة . فقد حظى مثلا تحسين المصانع والحيوانات بعناية

كبيرة . وتحضيرا للتجربة الميدانية في المستقبل واطلاق كائنات مغيرة جينيا جديدة أو محسنة ، اتخذت خطوات ادارية لايجاد سبل لحماية البيئة ومصلحة الجمهور .

٩٥ - وفي منغوليا ، أُعدت استراتيجية شاملة لاستخدام القدرات الانتاجية المتوافرة وموارد العمالة والموارد المالية استخداما أكثر فعالية وكذلك لضمان التوسع في الاخذ بالابتكارات التقنية . وحددت مهام ذات أولوية في مجال العلم والتكنولوجيا .

٣ - البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي

٩٦ - وفي نيوزيلندا ، ادرك أن بلوغ البلد أهدافه الاجتماعية والاقتصادية سيتطلب مواصلة تحقيق ابتكارات في مجالات المنتجات والتجهيز ، وهي ابتكارات تتوقف بدورها على البحث والتطوير . وسعيا لتقييم الامكانات التجارية للتكنولوجيات الجديدة وللامداد بالدعم المالي خلال مراحل التقييم والبحث والتطوير ، شرع في تنفيذ خطة عقود التكنولوجيات المبتكرة . ودعمت الحكومة أيضا نقل التكنولوجيا الصناعية ورصدت أموالا لتدريب الطلبة الذين هم على وشك التخرج من المدرسة الثانوية بصفتهم تقنيي علوم في الاختصاصات العلمية التي يرجح أن يكون طلب الصناعة كبيرا عليها في المستقبل .

رابعا - تحسين البيئة وحمايتها

٩٧ - أوليت البيئة في عدد من البلدان ، في السنوات الاخيرة ، عناية أكبر مما كانت تحظى به من قبل ، واتخذت تدابير ادارية وقانونية كبيرة لتحسين حماية البيئة . كماتبذل جهود كبيرة لزيادة وعي الجمهور بأهمية التنمية السليمة بيئيا .

ألف - البلدان النامية

٩٨ - اتخذت في قبرص سلسلة من التدابير لتعزيز ادماج مجالات الاهتمام البيئي في عملية التخطيط العامة .

٩٩ - وفي الجمهورية الدومينيكية ، تلقى الحيوانات البرية واللافقاريات المائية الحماية منذ خمس سنوات ، وأنشئت ملاجىء للشديات البحرية . وحظر قطع الاشجار وتدميرها لاغراض صناعية . واتخذت تدابير لمنع إزالة الاحراج مثل التشقيف البيئي

والتشجير وتطوير "مزارع الطاقة" . وأنشئت لجنة وطنية للبيئة مسؤولة أمام رئيس الجمهورية وذلك لوضع سياسة بشأن التنمية البيئية .

١٠٠ - وفي مدغشقر ، لاتزال التدابير سارية المفعول من أجل حفظ التربة وتجديد الاحراج .

١٠١ - وفي موريشيوس ، هددت البيئة بمخاطر مختلفة تفاقمت مؤخرا نتيجة لتصنيع البلد بسرعة . وأولت الحكومة هذه المشكلة أولوية عالية نظرا إلى أن القيود البيئية والتخطيطية القائمة ليست ملائمة لحماية البيئة المنشأة حماية كاملة وكذلك البيئة الطبيعية . واستعرض تشريع من أجل حماية البيئة ، وأدرج في الميزانية العامة بند انفاق جديد وهو "حماية البيئة" .

١٠٢ - وفي سري لانكا ، أدرجت في الدستور مجالات الاهتمام البيئية . وأنشئت السلطة البيئية المركزية بصفتها وكالة وضع السياسة والتنسيق في مجال البيئة . وتشمل أنشطة السلطة جمع البيانات والمعلومات للبحث البيئي والتثقيف البيئي والتخطيط . واتخذت خطوات لزيادة وعي الجمهور بالبيئة .

١٠٣ - وفي أوروغواي ، توجد مشاريع تقييم الاثر وتدابير عملية على حد السواء تهدف إلى حماية البيئة . واتخذت تدابير لتحسين التخلص من مياه المجاري في المدن الكبيرة ، ولتحسين حالة أحواض الأنهار ومصائد الاسماك ولحماية الشواطئ . واتخذت أيضا تدابير لتطوير القدرة على تقييم التلوث وخاصة تلوث الموارد المائية .

باء - البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا

١٠٤ - يشكل استنفاد الموارد الطبيعية والتلوث البيئي أخطارا جسيمة في تشيكوسلوفاكيا . وتناولت الحكومة مسألة البيئة من جميع نواحيها المعقدة وحددت في عام ١٩٨٥ القضايا الاساسية . وفي نفس الوقت ، أصبح الامن في بيئة العمل والصحة المهنية جزأين لا ينفصمان في التخطيط والانتاج .

١٠٥ - وفي الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، يوجد وعي متزايد بأن الاستخدام الاقتصادي للمواد الخام والاستخدام الرشيد للمياه والأرض والتربة ينبغي أن يكونا جزءا لا يتجزأ من التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومن حماية البيئة . وتوجد في دستور

البلد ، وكذلك في القوانين والانظمة البلدية والمجتمعية ذات الصلة ، تدابير شاملة لحماية البيئة . وأصبح الملوث كمبدأ مسؤولا عن دفع تعويضات وفقا لقوانين البلد . وفي نفس الوقت ، اتخذت تدابير عملية لحماية المياه والهواء ، والتربة والنباتات والحيوانات ولتقليل الضجيج ولتحسين البيئة البشرية في أماكن العمل وفي البيت . وأصبح من الممكن أن يرفع ناتج الصناعة دون زيادة استهلاك المياه ؛ بل حصل في الواقع انخفاض في استهلاك المياه للوحدة الواحدة من الناتج الصناعي نسبته ٥ في المائة سنويا .

١٠٦ - وعزز استخدام جميع موارد الطاقة الاكثر ملاءمة - وبالخصوص اللجنيت - وذلك من أجل خفض استهلاك الطاقة وخفض انبعاث الملوثات وتحسين نوعية الهواء .

جيم - البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي

١٠٧ - يوفر القانون النمساوي الحالي مجموعة كبيرة من الإجراءات يتناول كل واحد منها مجال اهتمام ايكولوجي مستقلا وتفتح في إطارها أبواب عملية اتخاذ القرار أمام الأطراف التي قد تتضرر من مشروع ما . وقد تندرج هذه الإجراءات في إطار القانون التجاري أو تنظيمات المياه أو حماية الطبيعة والعديد من القوانين الاخرى . ولا تراعي هذه التنظيمات حماية البيئة إلا في إطار الموضوع الاداري المحدد (مثل القانون التجاري وتنظيمات المياه وحماية الطبيعة) ، ولا يتم ذلك بالتالي إلا في قطاع معين . ولا توجد في النمسا أية سلطة إقليمية تناط بها جميع السلطات لحماية البيئة . ويجب النظر إلى أهمية التشريع المتعلق بتقييم الاثر البيئي الشامل في هذا الإطار .

١٠٨ - وفي جمهورية ألمانيا الاتحادية ، تحظى مهمة حماية البيئة بالاولوية . وأصبحت العلاقة الوثيقة بين السياسة البيئية والسياسة الاجتماعية بديهية بشكل متزايد ولاسيما في مجالات السلامة الصناعية والسياسة الصحية وسياسة العمالة . واعتمدت جمهورية ألمانيا الاتحادية تشريعا بيئيا شاملا ، وخاصة منذ عام ١٩٨٣ ، من أجل الوقاية من تلوث الهواء وحماية المياه وتحسين التخلص من الفضلات . وأنشئت في عام ١٩٨٦ وزارة فدرالية مستقلة معنية بالبيئة وحفظ الطبيعة والسلامة النووية .

١٠٩ - وفي نيوزيلندا ، استهدفت التغييرات التي أجريت مؤخرا في النظام الإداري للبيئة تحقيق توازن بين الحفظ والحاجات الإنمائية ، كما استهدفت ضمان إدارة بيئية

أفضل تؤكد بدرجة أكبر على المسؤولية المحلية والإقليمية . واتخذت تدابير لتقليل الرصاص الموجود في البترول ، وأُبلغ عن تخفيضات هامة في التلوث قرب الطرق التي يكون فيها المرور على أشده . وأُدخل عدد من التدابير الاقتصادية لحماية المجالات الحرارية الأرضية ، بما في ذلك شحنات استخدام البخار . وافتتحت متنزهات ومحتجرات وطنية جديدة ، كما تمت الموافقة على مناطق برية جديدة .

خامسا - الجهود الرامية إلى زيادة تكوين رأس المال

١١٠ - تباينت الجهود الرامية إلى زيادة تكوين رأس المال بين بلد وآخر ، ولكن الاهتمامات المشتركة تضمنت إيجاد مناخ استثماري مؤات ومدخرات متزايدة . وأبلغت بضعة بلدان عن إصلاح وإعادة تشكيل القطاع العام بغية زيادة فعالية الاستثمار .

ألف - البلدان النامية

١١١ - اعتبر مستوى تكوين رأس المال في قبرص مرضيا رغم وجود مؤشرات إلى الحاجة إلى تغيير تشكيله .

١١٢ - وفي الجمهورية الدومينيكية ، استخدمت المدخرات الحكومية لزيادة حصة الاستثمار الحكومي الممول من موارد داخلية ، مع تخفيض حصة المديونية والهبات الخارجية . وفي السنوات الأخيرة ، كان نحو ٩٠ في المائة من المدخرات الداخلية يتألف من مدخرات حكومية .

١١٣ - وفي مدغشقر ، بذلت جهود حازمة لزيادة المدخرات الداخلية بهدف بلوغ مستوى استثمار مناسب ، وتخفيض العجز في الميزانية ، وإيجاد بيئة اقتصادية مستقرة . إلا أن الحوافز لا تزال تعتبر غير كافية للحصول على رأس المال الخاص والأجنبي . واتخذ منذ عام ١٩٨٥ عدد من التدابير الرامية إلى زيادة المدخرات ، بما في ذلك القيام ، على مراحل ، بإصلاح قرابة ٢٠ مشروعا . وتستند هذه السياسة إلى تحديد المساعدة المالية المقدمة للمؤسسات العامة ، وإلى تنفيذ سياسة جديدة بشأن المشاركة السهمية .

١١٤ - وفي موريشيوس ، ظل تكوين رأس المال الثابت الداخلي الإجمالي يزداد بسرعة استجابة لمناخ استثماري مؤات ، ولمجموعة جذابة من الحوافز ، ولتكثيف حملات الاستثمار

الجارية في الخارج . وقام القطاع الخاص بسبعين في المائة من إجمالي الاستثمارات الثابتة ، مما يؤكد التحول لصالحه في نمط الاستثمارات في السنوات الاخيرة . واستهدف تشجيع الاستثمار اجتذاب مستثمرين جدد إلى موريشيوس ، بمن فيهم صناعات في قطاعات خلاف الملابس والنسيج . وبغية تحسين المناخ العام للاستثمار وتسهيل عمل الصناعات الموجهة إلى التصدير ، ألغيت الرسوم الجمركية ورسوم الاستيراد على مدخرات ومعدات صناعتي الجلود والطباعة . واتخذت أيضا تدابير تنظيمية ومالية لتعزيز تطوير المؤسسات الصغيرة .

١١٥ - وفي سري لانكا ، زاد الانفاق العام لتطوير الهياكل الاساسية الاقتصادية الضرورية . وتم أيضا إيجاد بيئة لسياسة مناسبة لتكوين رأس المال في القطاع الخاص . وحددت مستويات لمعدلات ضريبة الدخل كانت متدنية على نحو جذاب . وألغيت الملاذات الضريبية . وعُدلت معدلات الضريبة على الأرباح الرأسمالية كما عُدلت مخصصات الاستهلاك المتعلقة بالآلات والمعدات وذلك بغية التعجيل في عملية تحديث الاصول الرأسمالية وزيادة مستواها في القطاع الخاص . وخفضت أسعار الفائدة أيضا .

١١٦ - وفي توغو ، بدأت سياسة صناعية أكثر تحررا هدفها إعطاء قوة دافعة للاستثمارات الانتاجية وخلق فرص العمل . واعتمد برنامج لتحويل ٣٠ مؤسسة عامة إلى الملكية الخاصة ، وجرى تنفيذ جزء منه . وجرى تشجيع القطاع الخاص تشجيعا أكبر على زيادة حجم الاستثمار الخاص ، لاسيما في الصناعة ، في الوقت الذي حسنت فيه نظم التمويل والحوافز .

باء - البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي

١١٧ - في نيوزيلندا ، أدمجت صناعة الفحم الحجري وصناعة الإمدادات الكهربائية في القطاع العام لجعلهما أكثر كفاءة وفعالية . واما الانشطة التجارية للدولة التي كانت في السابق في شكل مؤسسات تابعة للوزارات فقد عهد بها إلى الشركات التي تمول أنشطتها عن طريق الاقتراض من الاسواق المالية المفتوحة . وهذه سوف تدفع الضرائب كأية هيئة تجارية أخرى ، وسوف توزع أرباحا على المساهمين في معظم الحالات . وقد أصلحت البيئة التنظيمية على نحو يسمح بمنافسة نزيهة بين مؤسسات الدولة ومؤسسات القطاع العام .

سادسا - التنمية الريفية

١١٨ - ظلت التنمية الريفية تشكل اهتماما رئيسيا للبلدان النامية . فبرامجها تؤكد على تحسين الاحوال المعيشية للسكان وعلى الهياكل الاساسية الاقتصادية . وأبلغت الاقتصادات المخططة تخطيطا مركزيا عن تقلص الفجوة بين الدخول الحقيقية في المناطق الريفية والحضرية . وأكدت البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي في ردودها على السياسات الرامية إلى دعم قطاع الزراعة .

ألف - البلدان النامية

١١٩ - بموجب قانون خاص يتعلق بالسياسة المحلية ودعم المجتمعات المحلية ، أنشئت في الارجنتين آلية مؤسسية لضمان الحق في التملك في إطار التنمية المتكاملة الموحدة .

١٢٠ - وفي قبرص ، جرى التاكيد بصفة خاصة على التنمية الريفية وذلك عن طريق توسيع نطاق الحوافز الضريبية لتشمل الصناعات في المناطق الريفية ، وباعتماد تدابير إضافية لتحسين مستوى معيشة سكان الريف .

١٢١ - وفي الجمهورية الدومينيكية ، اتخذت خطوات لزيادة الانتاج الزراعي . ونفذت بضعة مشاريع تتصل بالري ، وتوليد الطاقة المائية - الكهربائية ، وامدادات مياه الشرب . وجرى التاكيد على ثلاثة مجالات هي : زيادة انتاج المواد الغذائية الاساسية ، وتحسين مزارع محاصيل التصدير التقليدية ، وتعزيز دعم الخدمات التي تقدم إلى المزارعين الريفيين المتوسطين والصغار . وبغية تحسين الاحوال المعيشية في المناطق الريفية ، نفذت مشاريع خاصة تتصل بالصحة الريفية والتغذية والصحة العامة . واضطلع ببرامج واسعة النطاق للتحصين وللمرافق الصحية وذلك لتخفيض معدل وفيّات الرضع ومعدل الإصابة بالمرض في المناطق الريفية . وأنشئ عدد من المدارس الريفية بهدف تخفيض نسبة الامية .

١٢٢ - وفي مصر ، اضطلع ببضعة مشاريع تجريبية ، بعضها بمساعدة من وكالات الامم المتحدة . وأبلغ عن تغيّرات إيجابية ناشئة عن هذه المشاريع في ميادين التعليم ، والتدريب ، والصحة ، والانتاج الغذائي . أما القروض المقدمة بدون فائدة إلى المزارعات في إطار بعض هذه المشاريع فقد جلبت مكاسب اقتصادية ملحوظة للمشتركات فيها .

١٣٣ - وفي السلفادور ، كان أحد أهداف الاصلاح الزراعي جلب المنفعة إلى أفقر الأسر ، وذلك بصفة خاصة عن طريق استرجاع ربحية أنشطة الفلاحين . وقدمت المساعدة الحكومية بصورة رئيسية في شكل معونة وتدريب تقنيين وماليين .

١٣٤ - وفي مدغشقر ، تقرر ، بموجب الاستراتيجية الاقتصادية الجديدة ، التعجيل بالنمو الزراعي وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الأغذية بحلول عام ١٩٩٠ . ومُنِحَ المزارعون قدرا أكبر من المسؤولية . وأعطيت أولوية لقطاع الزراعة الصغيرة وجُعِلَت البيئة الاقتصادية أكثر مواتاة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة .

١٣٥ - وفي موريشيوس ، تعمل الحكومة على تشجيع التنوع الزراعي من أجل تحقيق حد أدنى مستقر من الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي في عدد مختار من المحاصيل الغذائية ، ومن أجل انتاج محاصيل مرتفعة القيمة للتصدير . وتجري مضاعفة الجهود من أجل زيادة الانتاج الزراعي والانتاجية من خلال تدريب العلماء والفنيين العاملين في مجال البحوث ، ووضع هيكل ملائم لتسعير المحاصيل المحلية وتسويقها وتوزيعها ، وتقديم حوافز نقدية وغير نقدية فعّالة ، وزيادة الإمداد من المدخلات الزراعية ؛ وجذب الشباب والمرأة إلى الزراعة ، وتشجيع التنمية الزراعية - الصناعية والتعاون الاقليمي والدولي . وتشكل التنمية الريفية اهتماما وطنيا ؛ وقد أنصب التشديد بقدر أكبر على الزراعة الصغيرة وتربية الماشية من أجل زيادة العمالة والدخول في الريف . وتشتمل البرامج أيضا على الري المحدود ، وتحسين الانتاج الحيواني ، وتمويل عمليات إنشاء الطرق الريفية ، وكهربة مناطق ريفية معينة . وتم الشروع في حملات لتحسين أحوال المجتمعات المحلية القروية عن طريق رفع مستويات التغذية ، وتعزيز مشاريع الإسكان والخدمات الصحية ، والتشجيع على تكوين جمعيات تعاونية ، ودعم خدمات الإرشاد الزراعي .

١٣٦ - وفي سري لانكا ، ركّزت حكومات كثيرة متعاقبة على التنمية الريفية باعتبارها مجالا يحظى باهتمام رئيسي ، نظرا لأن ما يزيد على ٨٠ في المائة من السكان يعيشون في مناطق ريفية . ومن أجل التغلب على التخلف النسبي في المناطق الريفية ، جرى على مر السنوات تخصيص موارد هائلة . ففي أواخر السبعينات ، أخذ بتنفيذ برامج التنمية الريفية المتكاملة ، التي تتمثل أهدافها الرئيسية في (أ) زيادة الفرص الاقتصادية ورفع مستويات المعيشة في المناطق الريفية ، (ب) وتقليل الفوارق بين مختلف مقاطعات البلد وداخلها مع تعزيز النمو الأكثر توازنا ، (ج) وتوجيه الجهود الإنمائية نحو تلبية الاحتياجات المحلية وتشجيع المبادرات المحلية . وتعتبر هذه البرامج جزءا من

عملية إضفاء اللامركزية على الجهود المتعلقة بالتنمية المحلية . وقدم الأموال لهذه البرامج البنك الدولي ، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، وبعض الدول المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي .

١٢٧ - وفي توغو ، أعطيت الأولوية للتنمية الريفية . واتُبعَت سياسات لتعزيز هياكل دعم الانتاج ، وذلك من أجل زيادة الانتاج وتنويعه ، ورفع القيود عن صادرات الحبوب ، وتحسين اختيار المشاريع ، وإعادة تأكيد دور المزارع بوصفه المحرك الاساسي في القطاع ، ومنحه قدرا أكبر من المسؤولية . وعملت التحسينات في مجالات استخدام الموارد والتخزين وظروف التسويق على إحداث زيادة في الكميات المنتجة والمسوّقة ، وكذلك في دخل المنتجين . ومازال تدخّل الدولة في تسويق المحاصيل الغذائية قاصرا على الحفاظ على مخزون غذائي لحالات الطوارئ .

١٢٨ - وفي أوروغواي ، وُجه الانتباه ، في إطار برنامج تطوير الطرق الريفية ، إلى مناطق زراعة الأرز وانتاج الألبان ، وإلى الأخذ بالتكنولوجيا الزراعية الحديثة .

باء - البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا

١٢٩ - حققت السياسة الزراعية في تشيكوسلوفاكيا نجاحا ملحوظا خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٧ . فقد تحقق قدر من الاكتفاء الذاتي في عدد من المنتجات الرئيسية . كما أُحدثت تغييرات في الميدان الاجتماعي ، وبصفة خاصة في القضاء تقريبا على الفروق ، في ظروف المعيشة والعمل بين المناطق الحضرية والريفية .

١٣٠ - وفي منغوليا ، أصبح استخدام العقود الجماعية والعائلية أكثر شيوعا في مجالي تربية الحيوان والزراعة . كما اعتُمد برنامج لتنمية الزراعة وتحسين إمدادات الأغذية حتى عام ٢٠٠٠ ، وهو قيد التنفيذ حاليا .

١٣١ - وفي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، إزداد الدخل الحقيقي للفرد على مر السنوات ، خلال الفترة ١٩٦١ إلى ١٩٨٧ ، بمعدل ٣,٧ مثلا . كذلك ، أخذت الفجوة تضيق بين الدخول الحقيقية للمزارعين الجماعيين والدخول الحقيقية للعاملين بأجر . فاعتبارا من عام ١٩٨٠ ، إزداد الدخل الحقيقي للفرد ، بالنسبة للمزارعين الجماعيين بنسبة ٣٤ في المائة ، وفي عام ١٩٨٨ ، وصل إلى ما نسبته ٩٠ في المائة من مستوى الدخل الحقيقي لعمال المصانع والمكاتب ، الذي إزداد بدوره بنسبة ١٨ في المائة خلال الفترة ذاتها .

جيم - البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي

١٣٢ - في النمسا ، تشدد "السياسة الزراعية الاقتصادية الاجتماعية" ، على الحاجة إلى اتباع نهج رشيد أيكولوجيا ومجد اقتصاديا تجاه تنظيم الانتاج الزراعي ، وهو نهج يكفل توفير إمدادات مستقرة من المواد الغذائية العالية الجودة للمستهلكين ، كما يكفل للمزارعين دخلا عادلا . وتبذل الجهود حاليا من أجل الجمع بين ما يتم تحقيقه من أوجه التقدم الاخرى في الانتاج الزراعي والحراجي الكفؤ ، والتجهيز العالي الجودة للمنتجات الرئيسية للقطاع ، وتسويقها تسويقا كفؤا وبين بعض الاعتبارات الايكولوجية مثل وقاية أحراج البلد وتربته ومياهه من مختلف أنواع التلوث . ومازال للاعتبارات الاجتماعية ، في الوقت ذاته ، دور هام ؛ إذ يستمر تقديم المساعدة والدعم المباشر إلى المزارع والمناطق الزراعية المحرومة ، وتجرى حماية للمزارع العائلية الصغيرة من المنافسة التي تنحو إلى مزاحمتها وإخراجها من الأسواق . وخلال الـ ١٥ سنة الماضية ، كان نمو الدخول الزراعية كبيرا .

١٣٣ - وفي فنلندا ، لم يعمل الدعم المقدم للزراعة ، ولاسيما من خلال سياسات التسعير ، على وقف التغيرات الهيكلية التي شهدها البلد ، بل أدّى إلى تعديلها ؛ وحافظ ، في حالات كثيرة ، على وجود القرى الريفية . وخلال السنوات الماضية ، إزداد الإنفاق على الزراعة (بما في ذلك الإعانات المقدمة للصادرات) زيادة كبيرة ، وانخفضت قدرة الزراعة على زيادة المساهمة في التنمية الريفية . ولتنشيط التنمية الريفية ، تم تشجيع الصناعات الريفية الصغيرة ، فالمُزارع البادئ في مشروع تجاري جديد خارج مجال الزراعة تقدم له معونة مالية ، إما في شكل هبات أو قروض معانة ، شريطة أن تكون الأسرة هي القائمة بإدارة المشروع التجاري ، وألا يعمل به أكثر من ثلاثة موظفين آخرين .

١٣٤ - ومع انتقال الاهتمام في التنمية الريفية في نيوزيلندا من نهج تقوده الحكومة إلى نهج تتولى قيادته أقاليم البلد ، دُعيت المناطق إلى تحمل قدر أكبر من المسؤولية حيال تقرير مصيرها . وقد أنشئت دائرة نموذجية للتوجيه الريفي ، وذلك لمساعدة الأفراد العاملين في القطاع الزراعي ، ممن يواجهون تغيرات ، على اتخاذ أفضل القرارات . وتم الاخذ بتطبيق مجموعة متكاملة من السياسات من أجل مساعدة المشاريع التجارية الزراعية التي تواجه صعوبات في الانتقال من صناعة مدعومة إلى صناعة معرّضة تماما لقوى السوق .

سابعا - ملاحظات ختامية

١٣٥ - أوضحت الردود - التي تضمنت ، رغم عددها المحدود نسبيا ، كمية هائلة من الوثائق في حالات كثيرة - أن النُهج المتبعة تجاه القضايا الاجتماعية والاقتصادية هي ، في الوقت الحاضر ، موضع دراسة تمحيصية من جديد في معظم أنحاء العالم . فقد اختارت حكومات كثيرة نهجا جديدا إزاء المشاكل القديمة .

١٣٦ - وتعزز هذا الانطباع المعلومات المتاحة للأمانة العامة وللمجتمع الدولي ككل عن اتجاهات السياسة الاجتماعية في جميع أنحاء العالم . فالمشاكل المتصلة بتعبئة الموارد ونقص الإيرادات قد دفعت بعدد كبير من الحكومات إلى التماس سبل جديدة للتقدم الاجتماعي تتسم بقلة اعتمادها على إعادة التوزيع وبزيادة ارتباطها بالحوافز وبأساليب المساعدة الذاتية .

١٣٧ - ومازال توفير العمل المنتج والمجزي لكل من يلتمس عملا ، ولا سيما الشباب ، يمثل أولوية عليا للسياسة الاجتماعية في الكثير من المجتمعات . وفي الوقت ذاته ، أصبح الاهتمام المتزايد بالتدريب السليم يحتل مكان الصدارة في الجهود الرامية إلى تكييف مهارات العاملين لتلبية المطالب المتغيرة في أماكن العمل .

١٣٨ - وأخذت المطالبة بتقديم المساعدة إلى فئات المعوقين والضعفاء تحظى بالاعتراف ، وأصبحت الجهود تبذل لإدماج المرأة والاقليات وسكان الريف ، على نحو أكثر فاعلية ، في تيار الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، وأصبحت الحاجة إلى حفظ البيئة تنعكس في سياسات الدول الأعضاء . وهذه تعتبر إنجازات ضخمة .

١٣٩ - ومع ذلك ، ينبغي أن يلاحظ أن بلدانا كثيرة ، ومنها بلدان قدمت تقارير إلى الأمين العام ، تشهد تدهورا شديدا في الأوضاع الاجتماعية . وهذه الحالة تشمل ما يقرب من بليون نسمة ، معظمهم في افريقيا وامريكا اللاتينية ؛ وهي من الاهمية بالنسبة لسائر مداولات الأمم المتحدة ، بحيث لا يمكن إغفالها في هذا السياق .

- - - - -